

خطة الاستجابة الإقليمية
لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات
المستضيفة لهم ٢٠١٧ - ٢٠١٨



مصر



حقوق ملكية التصميم:
مفوضية حقوق اللاجئين السوريين

تصميم:
سمر فايد | يحيى خليدى | رنيم غراب

للتواصل: <http://www.3rpsyriacrisis.org>

محتويات

المقدمة والسياق	٦
الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف	٨
التوجه الاستراتيجي وخطط الاستجابة	١٠
الشراكات والتنسيق	١٢
إطار المساءلة	١٣
المتطلبات المالية	١٤
الحماية	١٧
الأمن الغذائي	٢٩
التعليم	٣٧
الصحة	٤٧
الاحتياجات الأساسية وسبل العيش	٥٧

خطة الاستجابة الإقليمية

المقدمة والسياق

تواصل جمهورية مصر العربية (مصر) استضافة اللاجئين السوريين بسخاء، رغم عدم وجود حدود برية لها مع سوريا. واعتباراً من سبتمبر ٢٠١٦، يوجد ١١٧٣٥٠ لاجئاً وملتمس لجوء سوريون (من ضمنهم ٥٠,٦٩٧ طفلاً) مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر. وللحصول على تأشيرة دخول لمصر؛ ينبغي استيفاء المتطلبات الأمنية والإجرائية، والتي استحدثت في يوليو ٢٠١٣ للسوريين القادمين لمصر. تسمح سياسة الحكومة المصرية بلم شمل الأسرة، وقد جددت الحكومة في سبتمبر ٢٠١٥ رغبتها في تمديد إعطاء تأشيرات دخول للأقارب من الدرجة الأولى للاجئين السوريين المقيمين بالفعل في مصر، رغم معاناة العائلات السورية من تأخر مباشرة طلبات تلك التأشيرات.

وتوسع مصر نطاق قدراتها بكل وسيلة ممكنة لدعم السوريين الذين يعيشون حالياً وسط الشعب المصري؛ حيث لا توجد مخيمات للاجئين في مصر. فاللاجئون السوريون يعيشون في مصر في المناطق الحضرية بين المواطنين المصريين في جميع أنحاء البلاد، والمحافظات الأكثر تأثراً هي الجيزة والقاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط والقليوبية. تمثل مصر نموذجاً فيما يتعلق بمسألة الإدماج الاجتماعي؛ حيث تستضيف حالياً ما يقرب من نصف مليون سوري يعيشون جنباً إلى جنب مع المصريين في مختلف المناطق، ويتقاسمون الخدمات العامة والموارد والعديد من الامتيازات الممنوحة للمواطنين. ومن الواضح أن هذا يشكل عبئاً على البلاد، والتي واجهت وضعاً اقتصادياً صعباً خلال السنوات الأخيرة في أعقاب الربيع العربي والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به.

وفي عام ٢٠١٢، صدر مرسوم رئاسي مصري يساوي معاملة اللاجئين السوريين في مصر بالمواطنين المصريين فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية. وبالتالي، يتمكن السوريون من الوصول إلى المرافق الصحية العامة، كما تم إعفاء الطلاب السوريين من دفع الرسوم في جميع مستويات التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد السوريون أيضاً من جميع الخدمات المدعومة التي تقدمها الدولة للمواطنين المصريين؛ مثل الطاقة والنقل والأغذية. ومثل هذا التقاسم في الخدمات العامة والدعم الحكومي عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري. وقد حدثت تطورات ملحوظة، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، حيث كانت حكومة مصر سباقة في دعم الحصول على الخدمات ضمن هذين القطاعين على الأخص. وتواجه مصر في الوقت الحالي ظروفاً صعبة على صعيد اقتصادها الكلي، إذ أنه يشهد إصلاحات هيكلية وارتفاعاً في معدلات التضخم التي من شأنها أن تؤثر بشدة على حياة الفئات المستضعفة والفقيرة، بما في ذلك اللاجئون. وقد وصل معدل الفقر العام زيادته منذ عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٧,٨٪، كما أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة. وفي الحين الذي تلعب فيه مؤسسات الدولة دوراً رئيسياً في دعم احتياجات الحماية والتعليم والصحة للاجئين السوريين، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدعم لتوفير خدمات واسعة النطاق وجيدة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة متزايدة إلى توسيع نطاق الدعم فيما يتصل بتعزيز فرص العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لدى كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المصرية، والتي من المرجح أن تواجه ضغوطاً متزايدة خلال العامين المقبلين.

ورغم الجهود المبذولة لتعزيز التكيف والتعافي وتخفيف الأعباء الواقعة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة، فضلاً عن الدعم المقدم لمؤسسات الدولة، لا تزال هناك أعداد متزايدة من الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد بصورة غير نظامية عبر البحر، بمن فيهم ملتمسو اللجوء واللاجئون. وقد ساهم فقدان اللاجئين للأمل في حل أسباب نزوحهم من موطنهم الأصلي - إلى جانب فقدهم الأمل في المستقبل داخل مصر - في دفع بعضهم إلى المغادرة والسعي للوصول إلى أوروبا.

وخلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٦، اعتُقل أكثر من ٤٩٠٠ شخص، من بينهم ١٠٠ سوري، لمحاولة مغادرة مصر بطريقة غير نظامية عن طريق البحر. وكان من بين المعتقلين ٨٢٢ طفلاً ومرافقاً، بما في ذلك ٤٤٠ من الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم. ويتم الإفراج عن المحتجزين السوريين بشكل عام، دون توجيه أية اتهامات أو تحمل تبعات قانونية، وكذلك هؤلاء المسجلين لدى المفوضية والمقيمين مع أسرهم في مصر، وأيضاً الحالات الإنسانية الأخرى أو الأفراد ذوي نقاط الضعف الخاصة.

وتسمح الحكومة للاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى المفوضية بتقنين إقاماتهم وتمنح تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة لا تسمح بأية إعادة قسرية إلى سوريا، فإن المفوضية تواصل حوارها مع الحكومة المصرية بشأن السوريين الذين دخلوا إلى البلاد بصورة غير منتظمة ويرغبون في تسوية إقاماتهم.

وبوجه عام، يُعد مناخ الحماية في مصر إيجابياً. ففي عام ٢٠١٢، وفرت مصر للسوريين فرص الوصول الكامل لخدمات التعليم والرعاية الصحية العامين، علي أنه لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين، بما في ذلك محدودية فرص كسب الرزق، والتضخم، وارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن الرعاية الصحية الثانوية والثالثية وخدمات التعليم الرفيع تُعد مكلفة. وتشمل هذه التحديات أيضاً الإجراءات الإدارية المطولة الخاصة بالإقامة وبعض القيود على تأشيرة لم الشمل. وتدعو المفوضية الحكومة المصرية إلى تمكين جميع اللاجئين من الحصول على تصريح إقامة لمدة عام على وثائق المفوضية الخاصة بهم (عوضاً عن مدة الستة أشهر الحالية)، واعتماد سياسة مرنة بشأن التأشيرات لأغراض لم شمل الأسر. وكان رد فعل مصر إيجابياً بشأن طلب المفوضية إلغاء مركزية عملية منح تصاريح الإقامة لملتمسي اللجوء واللاجئين السوريين.



جدول سكاني

٢٠١٨		٢٠١٧		التقسيم حسب النوع	المجموعة السكانية
المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة		
٦,٦٠٩	٣١,٥٠٠	٨,١٠٩	٣٢,٨٠٠	رجال	اللاجئون السوريون
٦,٢٥٤	٣١,٠٠٠	٧,٢٥٤	٣٢,٠٠٠	نساء	
٢٤,٤٠٠	٢٤,٤٠٠	٢٤,٩٠٠	٢٤,٩٠٠	أولاد	
٢٣,١٠٠	٢٣,١٠٠	٢٣,٣٠٠	٢٣,٣٠٠	بنات	
٥٤,٢٦٦	١١٠,٠٠٠	٥٩,٧٠٣	١١٣,٠٠٠	الإجمالي الفرعي	
١,٠٠٠	٣٣,٧٦٣	٧٠٠	٣٣,٧٦٣	رجال	أفراد المجتمعات المتأثرة
١,٠٠٠	٣٥,٣٢١	٧٠٠	٣٥,٣٢١	نساء	
٧٥٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	أولاد	
٧٥٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	بنات	
١,٥٠٢,٠٠٠	٣,٤٦٩,٠٨٤	١,٢٠٠,٦٠٠	٣,٢٦٩,٠٨٤	الإجمالي الفرعي	
١,٥٥٦,٢٦٦	٣,٥٧٩,٠٨٤	١,٢٦٠,٣٠٣	٣,٣٨٢,٠٨٤	الإجمالي الكلي	

وبالإضافة إلى استضافتها للاجئين السوريين، تستضيف مصر أيضاً ٧٣,١٣٦ لاجئاً ومولتس لجوء معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق. ويشكل هؤلاء حالياً ٣٦٪ من العدد الإجمالي لمولتسي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية في مصر (١٩٠,٤٨٦)، ومن ضمنهم ٣١,٨١٣ سودانياً، ١١,١٩٢ إثيوبياً، ٧,٣٣٢ صومالياً، و٧,٠٩٤ عراقياً، و٦,٣٣٧ إيرياً و٤,٩٦٦ من جنوب السودان. ومن المتوقع زيادة هذه الأعداد. وتواصل حكومة مصر استضافة هؤلاء بسخاء وتعمل المفوضية مع الحكومة على تعزيز فرص الوصول للخدمات الحكومية المقدمة للاجئين ومولتسي اللجوء من جنسيات أخرى أسوة بما تحقق بنجاح مع اللاجئين السوريين. وتلتزم الحكومة المصرية والمنظمات المتخصصة بضمان المساواة في الحصول على الحماية والخدمات والمساعدات الإنسانية، على الرغم من أن التمويل للأفارقة والعراقيين المسجلين لدى المفوضية أقل بكثير من المتوفر للاجئين السوريين.

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

تشمل فئات اللاجئين في مصر التي تواجه أشد المخاطر: النساء والفتيات والأولاد والمراهقين والشباب، والأطفال وكبار السن، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، وذوي الإعاقة. كما تجد المجتمعات المضيفة أيضاً صعوبة في التأقلم مع المنافسة الإضافية على الموارد المحدودة. وقد أثر رفع الدعم عن مواد مثل الطاقة (الوقود والبنزين والديزل والكهرباء) على الشعب المصري واللاجئين، فضلاً عن تحرير صرف الجنيه المصري، الأمر الذي زاد من تكاليف المعيشة بشكل ملحوظ.

وقد أجرت المفوضية التقييم الاجتماعي-الاقتصادي الأول (SEA) للاجئين السوريين في ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي أبريل ٢٠١٦، بدأت المفوضية في المرحلة الثانية والتي حملت اسم «تقييم مواطن ضعف اللاجئين في مصر (EVAR)». واعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٦، تم مسح ١١,٠٢٦ أسرة معيشية (٥١,٠٠١ فرداً)، أي نحو ٤٤٪ من عدد الكلي للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية في مصر، عن طريق هذا التقييم. وتعمل المفوضية حالياً على الإطار التحليلي للتقييم (EVAR) بهدف وضع اللمسات الأخيرة عليه قبل بداية عام ٢٠١٧. وسوف يُظهر تحليل تقييم (EVAR) اتجاهات مواطن الضعف بمرور الوقت، وسيتم استخدامه في صياغة حزم برامج المساعدة الخاصة بالمفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء الآخرين حسبما تقتضي الحاجة.

وحتى وقتنا هذا، أظهرت البيانات الصادرة عن تقييم (EVAR) أنه على الرغم من القسائم الغذائية والمساعدات النقدية المقدمة، لم تتحسن الظروف المعيشية للاجئين السوريين، ويتماشى ذلك مع نتائج التقييم الاقتصادي-الاجتماعي (SEA) لعام ٢٠١٤-٢٠١٥. وحتى الآن، تم تحديد ٩٤ ٪ من الأفراد باعتبارهم ضعاف بدرجة عالية أو شديدة. فهم يعيشون تحت خط الفقر الوطني، الذي يبلغ أقل من نصف الحد الأدنى المتفق عليه من الحد الأدنى لسلة الإنفاق للاجئين في مصر (MEB)، والذي يبلغ ٥٩٢,٤ جنيهاً مصرياً (٧٩ دولاراً) شهرياً لكل لاجئ. وسيتم إعادة حساب الحد الأدنى لسلة الإنفاق لعام ٢٠١٧ لتتضمن الزيادة الناتجة عن تضخم الأسعار وخفض الإعانات.

وفي الحين الذي يحتاج فيه ما نسبته ٤٨ ٪ من الأسر المعيشية إلى اقتراض المال أو الشراء بالدين لتلبية احتياجاتها الأساسية، لا تزال نسبة الإنفاق على الغذاء (٤٥ ٪) والإيجار (٢٨ ٪) تمثل أكبر نسبة من الإنفاق العام كنتيجة للتضخم، تليها النفقات المتعلقة بالصحة والتعليم. وقد حددت معظم الأسر المعيشية أهم الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها، متمثلة في الدعم الإضافي للإيجار وتحسين المأوى. وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالتوظيف، تبين وجود عقبات إدارية كبيرة تحول دون الحصول على تصاريح العمل، مما تسبب في لجوء بعض الأسر إلى فرص عمل غير آمنة، واستغلالية ومحفوفة بالمخاطر. وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الذكور في سن العمل ٦٩ ٪، فيما بلغت نسبة غير القادرين منهم على العمل بسبب عدم وجود فرص أو لأسباب صحية أو لضعف المهارات ١٣ ٪.

إن احتياجات المجتمع المضيف وأوجه ضعفه لا تقل عنها لدى اللاجئين، خاصة مع احتمال استمرار مواجهة اقتصاد مصر لتحديات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. فمن المتوقع طبقاً لصندوق النقد الدولي (٢٠١٦) أن تبلغ زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GDP) في مصر ٤ ٪ في عام ٢٠١٧، وهو ما يقل عما كان في عام ٢٠١٥، أي ٤,٢ ٪. وتقدر الزيادة في أسعار المستهلك بقيمة ١٨,٢ ٪ في عام ٢٠١٧ من ١١ ٪ في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل أعلى التوقعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بأسرها. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تستمر معدلات البطالة بنسبة ١٢ ٪ في عام ٢٠١٧، كما واصل معدل الفقر الوطني في مصر أيضاً الارتفاع من ٢٥,٢ ٪ في ٢٠١٠-٢٠١١ ليصل إلى ٢٧,٨ ٪ في ٢٠١٤-٢٠١٥، طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). وبالإضافة إلى ما سبق، سوف يؤدي ارتفاع معدلات التضخم، مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر، إلى زيادة الضغط على المجموعات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الشباب واللاجئين والمجتمعات المضيفة، مما يزيد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية. وسوف تستخدم الخطة الإقليمية بيانات معدل الفقر الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جنباً إلى جنب مع خريطة الفقر، لاستهداف المجتمعات الأكثر ضعفاً من بين المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، كما أنها سوف تؤكد على العمل مع الجهات المحلية الفاعلة ومع الحكومة لبناء القدرات من أجل فهم أفضل للاحتياجات والتحديات والفرص المتعلقة باستضافة اللاجئين.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لتوسيع القدرة التشغيلية من أجل توفير الخدمات القانونية والنفسية وحماية الطفل للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المراكز الحضرية الكبرى في القاهرة والإسكندرية. وسيكون الدعم ضرورياً للأنظمة الوطنية من أجل حماية الأطفال، والأشخاص من ذوي الإعاقة، وكذلك الناجين من العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، والتي يمكن أن يستفيد منها الأشخاص الأكثر عرضة للاستضعاف من اللاجئين السوريين والمجتمعات.

© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مصر/سكوت نلسون



التوجه الاستراتيجي وخطط الاستجابة

حول قضايا العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي (SGBV) وحماية الطفل (CP). كما سوف يستمر تعظيم الوصول الكامل إلى جميع الخدمات، من خلال إشراك متطوعين من المجتمع المحلي لنشر الأنشطة الإعلامية والأنشطة ذات الصلة بالوقاية. وعلاوة على ذلك، سيظل تقديم المشورة القانونية والمراقبة والمساعدات المنسقة للاجئين رهن الاحتجاز من الأولويات. كما ستركز الخطة أيضا على تعزيز قدرة النظم الوطنية والمحلية القائمة على الاستجابة لاحتياجات حماية الطفل، بما في ذلك الأطفال اللاجئين والأطفال الأكثر ضعفاً من غير اللاجئين في المجتمعات المتأثرة. وسوف يركز الدعم في إطار مكون الصمود على العمل مع الوزارات المعنية والسلطات الوطنية لبناء القدرات لإعداد تصاريح الإقامة ومستندات الحالة المدنية للاجئين على نحو فعال. كما سوف يدعم ذلك برامج الحكومة الحالية من أجل منع ومواجهة العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي والاستجابة لاحتياجات الحماية بالنسبة للاجئين والمجتمعات المتأثرة. وسوف تظل إعادة التوطين أداة هامة للحماية وواحدة من الحلول الدائمة المتاحة للاجئين السوريين.

وسيضمن قطاع الأمن الغذائي استمرار الأمن الغذائي من خلال توفير قسائم الطعام، اعتماداً على تحديد المستحقين من خلال تقييم (EVAR). وبالتناسق مع المنهج الاستراتيجي للخطة عبر القطاعات، سوف تقدم مساعدات قسائم صرف الغذاء كجزء مكمل لمنهج موجه لتعزيز صمود الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، مع تركيز خاص واستثمار في برامج التغذية المدرسية. ويعالج هذا المدخل متعدد الأوجه الأسباب الجذرية للقابلية للاستضعاف. كما يرفع من الاعتماد على الذات، ويحسن الاستفادة مع التقليل من الاعتماد على المساعدات الغذائية.

لقد تأثرت البنية التحتية للتعليم في مصر بتركز اللاجئين في مناطق محددة، مع زيادة في اكتظاظ الفصول الدراسية والحاجة إلى مدرسين إضافيين. وقد انخرط بعض شركاء الخطة (3RP) بالفعل في بناء وإعادة تأهيل بعض الفصول الدراسية في هذه المناطق. ومع زيادة إدماج اللاجئين في النظام التعليمي الوطني، سيواصل شركاء الخطة توسيع نطاق الدعم ليشمل أنظمة وزارة التربية والتعليم المصرية في المحافظات والمديريات المعنية لتحسين نوعية التعليم وضمان إدماج اللاجئين السوريين داخل النظام الوطني. كما سوف يهتم الشركاء باحتياجات الأطفال والشباب المتسربين من المدارس من خلال دعم توفير المزيد من برامج المهارات الحياتية والتدريب المهني وتطوير مساحات إضافية صديقة للطفل، والتي تشمل التعليم البديل والتعليم غير النظامي وكذلك فصول التقوية والحصص الإضافية. وسوف تستهدف البرامج المزمع تنفيذها الأطفال والطلاب من مجتمع اللاجئين والمجتمعات المتأثرة معاً. وسيكون هناك تركيز قوي على المراهقين والشباب من خلال دعم اللاجئين للوصول إلى المدارس الثانوية، بما في ذلك دعم حصولهم على شهادة. كما أن التعليم العالي والالتحاق بالجامعات سيكون ضمن أهم الأولويات أيضاً.

تهدف الخطة الإقليمية (3RP) في مصر للعامين ٢٠١٧ - ٢٠١٨ إلى تعزيز الحماية والدعم للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. وسوف يقوم الشركاء في وضع الخطة، مدعومين من مؤسسات الدولة، بتعزيز الوصول إلى الخدمات العامة التي تسمح بها السياسات العامة.

وُجِّهت تلبية احتياجات اللاجئين والفيئات الأكثر ضعفاً منهم ضمن المجتمعات المتأثرة، سوف تستمر المساعدات الموجهة في التركيز على قطاعات الحماية والغذاء والصحة والتعليم والسكن والحاجات الأساسية وتوفير فرص كسب المعيشة، جنباً إلى جنب مع الإجراءات والمبادرات المجتمعية لتحسين تكافؤ فرص الوصول للخدمات، ولتقوية نظم تقديم الخدمات في المحافظات الأكثر تأثراً. وفي كل القطاعات، يسعى مكون الصمود إلى تقوية قدرات وموارد الأفراد بشكل دائم، وكذلك الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمجتمع والدولة بشكل عام، للتكيف مع الصعاب والضغوط الحالية والتعافي منها، ومن أجل التأهب واستشراف أفضل للضغوط وللصدمات المستقبلية والتخفيف منها، ومن ثم حماية مكتسبات التنمية التي تحققت بشق الأنفس.

ويعد الدعم التكميلي لمؤسسات الدولة، خاصة في مجال التعليم والصحة، من أجل تحسين مستوى الحماية وتقديم الخدمات بشكل تدريجي، من الأمور بالغة الأهمية على المدى الطويل. يؤكد هذا النهج على أن الاستجابة في الوقت الحالي لا تركز فقط على اللاجئين السوريين، ولكنها تأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع نطاقاً على مصر كبلد مضيف.

وتسعى البرامج التي يستفيد منها اللاجئون والمجتمعات المحلية على حد سواء إلى تعزيز التعايش السلمي، مع توسيع نطاق الحماية المجتمعية القائمة للاجئين. وسيتم توفير المزيد من الدعم للحكومة مع التركيز على وزارتي التربية والتعليم، والصحة في مصر.

ينهض التخطيط لعام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ على أساس عدة افتراضات: أن جمهورية مصر العربية سوف تستمر في استضافة اللاجئين السوريين، كما ستواصل دعم حماية اللاجئين، وسوف تيسر تطبيق النشاطات الجارية عبر المنظمات الوطنية والدولية وغير الحكومية، وإن الأزمة في سوريا ودول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستبقى عالقة.

وفي قطاع الحماية، ستركز خطة (3RP) على العمل مع السلطات الوطنية لتوفير قدر أكبر من الوصول إلى البلاد، ولضمان استمرار إتاحة الوصول إلى إجراءات منح الإقامة ومنع الإعادة القسرية من قبل الحكومة المصرية. وستستمر إدارة الحالات وتقديم الخدمات متعددة القطاعات، وحملات رفع الوعي



أما في قطاع الصحة، سيوفر شركاء خطة (3RP) الدعم لتعزيز النظم الصحية الوطنية القائمة لتمكين الوصول للخدمات وتوفير الخدمات الجيدة لكل من الجاليات السورية والمجتمعات المضيفة. كما سيجري سد الثغرات في قدرات بعينها تخص أمراض الصحة العقلية والأمراض غير المعدية، عن طريق بناء القدرات في إطار البرنامج الوطني القائم. كما سيتم دعم البنى الصحية على جميع المستويات، على أنه سيتم التركيز بشكل خاص على عدد من المنشآت الصحية والمستشفيات المختارة التي تقدم الرعاية الصحية الأولية في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وسيتم أيضاً تعزيز برامج نشر التوعية الصحية المجتمعية عن طريق إشراك اللاجئين من خلال «القوى العاملة في مجال الصحة المجتمعية» (CBHW) من أجل نشر الوعي الصحي والممارسات الخاصة بطلب الرعاية الصحية وتعزيز الوصول إلى الاستفادة من خدمات الصحة العامة. كما سوف يوفر هذا النهج للمتطوعين فرصة لكسب الرزق وبالتالي الاستفادة من القدرات المتاحة داخل الجالية السورية.

وفي قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل العيش، سوف يساهم شركاء خطة (3RP) في بناء القدرة على الصمود من خلال نهج يركز على النطاق المكاني مع استهداف أكثر المناطق تأثراً. وسيكون التركيز بشكل أكبر على تنمية المهارات، وتنفيذ مشاريع وأفكار جديدة ومبتكرة، وتحسين فرص الحصول على العمل مدفوع الأجر. كما سيتم تطوير برامج النقاد مقابل العمل كثيفة العمالة لبناء أو إعادة تأهيل البنى التحتية للخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المضيفة، مع توفير فرص لتوليد الدخل من جهة، ودعم تحسين الخدمات من جهة أخرى. وسيتم أيضاً توفير الدعم لتعزيز فرص العمل والتأهل للعمل، خاصة للنساء في المقام الأول، اللاتي، ولأسباب ثقافية، لن يتم توظيفهن في أعمال البنية التحتية، وكذلك للشباب وغيرهم من الأشخاص ممن لديهم احتياجات خاصة. وسيتم استكشاف المزيد من فرص العمل مقابل أجر من خلال إيصال العمال المحتملين لخدمات التوظيف الرسمي أو غير الرسمي ومنظمات التوظيف. وسيتم تقديم التدريب المهني أو التدريب أثناء الخدمة حيثما كان ذلك ممكناً، وكذلك حزم التدريب والدعم الأساسية، بما في ذلك المنح الصغيرة أو القروض، بهدف تسهيل الاندماج في سوق العمل وتشجيع العمل الحر وتنفيذ مشاريع وأفكار جديدة ومبتكرة، وجذب الاستثمار في القطاع الخاص في المناطق المستهدفة.

مكون اللجوء

أن يستطيع اللاجئون السوريون الدخول للبلاد، والتماس اللجوء، وضمان احترام حقوقهم الأساسية.

تسهيل إعادة التوطين و الحلول الدائمة للاجئين السوريين ممن لديهم احتياجات حماية بعينها، أو مواطنين ضعفاء؛ وذلك للتخفيف من المخاطر ذات الصلة بالحماية.

تسهيل تقديم المساعدة، مع استهداف أكثر القطاعات ضعفاً من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لتلبية احتياجاتهم الأساسية لتأمين الغذاء.

أن يستمر من الأولاد و الفتيات من اللاجئين السوريين في الحصول على التعليم الجيد بشكل كامل و عادل، بما في ذلك التعليم العالي وخدمات حماية الطفل.

أن يتمكن اللاجئون السوريون من الاستمرار في الوصول للرعاية الصحية ضمن مرافق قطاع الصحة العامة ونظم الإحالة، من أجل الحد من معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بين اللاجئين.

مكون الصمود

تقديم الدعم من أجل تعزيز النظم الوطنية و المحلية القائمة للاستجابة لاحتياجات حماية الطفل لكل من اللاجئين والأطفال الأكثر ضعفاً في المجتمعات المتأثرة.

تقديم الدعم للحكومة لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمواجهة العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، وتعميم خدمات مواجهته والوقاية منه.

توفير الدعم لوزارة الصحة في أكثر المناطق تأثراً من أجل تعزيز الاستجابة الكمية و النوعية للتعامل مع زيادة عدد الحالات التي يتم علاجها من المرضى اللاجئين.

دعم أنظمة وزارة التربية والتعليم في المناطق والمحافظات الأكثر تأثراً، من أجل تحسين نوعية التعليم وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس العامة.

تطوير وتنفيذ منهج قائم على النطاق المكاني من أجل توفير فرص العمل وسبل العيش في أكثر المناطق تأثراً، وذلك من خلال برامج النقود مقابل العمل كثيفة العمالة، مع تعزيز إمكانية الوصول إلى التدريب المهني والتدريب الوظيفي أثناء الخدمة، بالإضافة إلى خدمات التوظيف ودعم العمل الحر.

الشراكات والتنسيق

تظل حكومة مصر، ممثلة في وزارة خارجيتها، النظير الرئيسي للأمم المتحدة في شؤون السياسات والتنسيق لتنفيذ خطة (3RP). ويوجد حالياً أربع قنوات تنسيق للمفوضية مع الشركاء في مصر، وتشمل: الفريق القطري للأمم المتحدة (UNCT)، والفريق العامل المشترك بين المنظمات (IAWG)، والفريق العامل المشترك بين القطاعات (ISWG) ومجموعات العمل القطاعية (SWG's).

ويعد الفريق العامل المشترك بين المنظمات (IAWG) أعلى مستوى تنسيقي للاستجابة للاجئين في مصر. وهو ملتقى للتنسيق غير القطاعي يهدف إلى تعزيز التنسيق المشترك ما بين المنظمات، وتدفق المعلومات، كما تتضمن مهامه مناقشة قضايا السياسات، والفجوات بين الحماية والبرامج ذات الصلة بمجتمعات اللاجئين من كل الجنسيات.

ويشرف الفريق العامل المشترك بين المنظمات أيضاً على خمس مجموعات عمل قطاعية (SWG's). ويعد الفريق العامل المشترك بين القطاعات (ISWG) منتدى تنفيذياً مشتركاً ما بين القطاعات يجمع مختلف مجموعات العمل القطاعية معاً، ومنها: الحماية، والصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاحتياجات الأساسية وسبل العيش. وقد تم تكليف الفريق العامل المشترك بين القطاعات بتنسيق وتحديد وتقييم الموضوعات التشغيلية ذات الصلة؛ وذلك لضمان منهج تكويبي وقياسي. ويرفع الفريق تقاريره إلى الفريق العامل المشترك بين المنظمات باعتباره أعلى مستوى تنسيقي فيما يتصل بالاستجابة للاجئين والصمود، والقرارات الخاصة بالسياسات، والتوجيهات العامة.

ولدى كل مجموعة عمل قطاعية مجموعة محددة من الشركاء بما في ذلك الوزارات الحكومية والمانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وتحت مجموعة العمل القطاعية المعنية بالحماية، غم ٣ مجموعات عمل قطاعية فرعية تشمل حماية الطفل والعنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي والدعم النفسي والاجتماعي. وتعد هذه المجموعات بمنزلة مجموعات عمل فنية مشتركة بين المنظمات مهمتها الاستجابة للاجئين وبناء القدرة على الصمود في مصر.

وقد شكلت مجموعة عملة فنية للتواصل مع المجتمعات المحلية (CwC) لتحسين التنسيق فيما يخص التواصل والانخراط مع الأشخاص المتأثرين الذين تعني بهم المفوضية، بما في ذلك اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة، وتعد مجموعة عمل التواصل مع المجتمعات المحلية (CwC) بمنزلة مجموعة عمل مواضيعية وفنية مشتركة بين المنظمات تتبع بوجه عام الفريق العامل المشترك بين القطاعات (ISWG).

ويعمل أعضاء مجموعة عمل «التواصل مع المجتمعات المحلية (CwC WG)» على خلق طريقة قياسية موحدة للاتصال، فضلاً عن توفير مجموعة أدوات للاتصال ليتم تطويرها من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية. وقد بدأت مجموعة العمل في تنفيذ عدد من الأنشطة مع الجهات الفاعلة الرئيسية، ومن المتوقع أن تقوم بتوفير التوجيه الفني لشركاء القطاعات والمنظمات العاملة في مجال التواصل مع المجتمعات المحلية.

وتكفل هذه الملتقيات سبلاً واستجابات شاملة، قائمة على التعاون، لتلبية احتياجات الحماية الدولية وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين، وكذلك الأشخاص المتضررين من الهجرة المختلطة في مصر. ويرأس المكتب الميداني للمفوضية بالإسكندرية اجتماعاً شهرياً (Detention Working Group)، يتألف من الشركاء والمنظمات الأخرى العاملة في الساحل الشمالي. يقوم فريق العمل بالتنسيق فيما يتصل بالمساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين الذين تم احتجازهم بسبب المغادرة غير النظامية عن طريق البحر، كما يناقش السياسات والتحديات والتغرات.

وباعتبار ترأسها الفريق العامل المشترك بين المنظمات (IAWG)، تطلع المفوضية المنسق المقيم والفريق القطري للأمم المتحدة (UNCT) بشأن التطورات الجارية في قضايا اللاجئين، كما توفر التحديثات الخاصة بالتنسيق فيما يتعلق بخطة (3RP). ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التنسيق، خاصة فيما يتعلق بعنصر الصمود وتنسيق خطة (3RP).

إطار المساءلة

سوف تعمل مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المتأثرة معاً بانتظام لضمان مشاركتهم في جميع مراحل تصميم البرامج القطاعية، وتقييمها وتنفيذها، كذلك في تحديد أولوياتها ووضع الحلول المناسبة.

وتركز مجموعات عمل التواصل مع المجتمعات المحلية (CwC WG) على تحليل وتحديد قنوات التواصل الفعالة والممكنة مع المستفيدين، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً. وتهدف مجموعة العمل الفني إلى تعزيز التنسيق بين الشركاء في تحديد الاحتياجات وتشخيص الثغرات فيما يتعلق بالمعلومات، وكذلك تلقي الآراء مباشرة من مجتمع اللاجئين. ويشمل ذلك إطلاع المجتمعات المتأثرة على الخدمات وبرامج المساعدة المتاحة، وسؤالهم عن رأيهم في جودتها وملاءمتها لإدراج النتائج في عمليات صنع القرار وكذلك ومشاركتهم في تصميم وتنفيذ التدخلات. ومن شأن ذلك أن يضمن إضافة مخاوف تلك المجتمعات إلى خطط وسياسات القطاع.

ويوفر خط معلومات المفوضية طريقة منهجية لإجابة بشكل كفؤ وفعال عن التساؤلات والاستفسارات الواردة من المستفيدين. وهناك ١٥ موظفاً يستقبلون ما متوسطه ١٠٠٠ مكالمة يومياً بشأن المساعدات الممنوحة والحماية وتحديد وضع اللاجئين والحلول الدائمة.

وفي الفترة من ٢٠١٧ - ٢٠١٨، وعبر آليات التنسيق بين القطاعات، سيستمر شركاء الخطة الإقليمية (3RP) في تقديم تحديثات شهرية لإدراجها في اللوحات البيانية المشتركة بين المنظمات، مع عرض تقارير عن مؤشرات النتائج وتقارير النشاط الشهري. وسوف يقدم الشركاء تقريراً عن إنجازات الخطة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فضلاً عن بناء القدرة على الصمود.

وفي مجال الرصد والتقييم وإعداد التقارير، سوف يواصل شركاء الخطة المبادرة بتبادل المعلومات، وتشغيل أدوات إدارة المعلومات، مما في ذلك إجراء التقييم وتلقي الآراء مباشرة من المجتمعات المحلية بهدف ضمان التخطيط والبرامج بالاستناد إلى دلائل والتأكيد على الترابط بين القطاعات.

وتعد أداة إدارة المعلومات Activity -Info من الأدوات المشتركة بين المنظمات للتعريف بما يتم في الخطة. وسوف يستمر دمج غيرها من أدوات إدارة المعلومات في مرحلة لاحقة.

ملخص متطلبات الدولة (حسب المنظمة)

المنظمة	الإجمالي بالدولار الأمريكي: يناير - ديسمبر ٢٠١٧		الإجمالي بالدولار الأمريكي: يناير - ديسمبر ٢٠١٨	
	مكون اللجوء	مكون الممود	الإجمالي	مكون اللجوء
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٢٨٤٦,٣٧٠	٦١٥,٢٤٠	٣,٤٦١,٦١٠	٨٠٦,١٢٥
مؤسسة فن	١,٠٧٨,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٧٨,٠٠٠	٦٧٦,٠٠٠
منظمة الهجرة الدولية	٣٣٧,٠٠٠	٨٨٤,٠٠٠	١,٢٢١,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠
منظمة العمل الدولية	-	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	-
منظمة باث فايندر	١٦٠,٠٠٠	٤٣٧,٠٠٠	٦٣٧,٠٠٠	٧٠٨,٠٠٠
هيئة انقاذ الطفولة	١,٩٨٢,٥٠٠	٢,٣٦٤,٠٠٠	٤,٣٤٦,٥٠٠	١,٥٧٧,١٢٥
يونيسيف	١٠,٦٠٠,٠٠٠	٧,١٧٤,٠٠٠	١٧,٧٧٤,٠٠٠	٩,٥٩٠,٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإقليمي	-	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	-
المنظمة العالمية للصحة العالمية	٤٨,٥٦٦,١٦٣	٧,٤٦٤,٣٧٩	٥٦,٠٣٠,٥٤١	٤٧,٠٦٠,٦٨٧
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هاليبيات)	-	٣٤٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	-
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيكو)	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١,٤٧٥,٠٠٠	١,٥٢٥,٥٠٠	٣,٠٠٠,٥٠٠	١,٥٩٢,٥٠٠
برنامج الغذاء العالمي	٣٤,٨٩٧,٥٦٣	٩,٤٤٩,٢٧١٥	٤٤,٣٤٦,٨٣٤	١٠,١٧٦,٧٦٠
منظمة الصحة العالمية	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٥,٣٥٠,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠
إجمالي المنظمات	٩٣,٣٣٢,٦٢٤	٣٨,٩٣١,٨٣٤	١٣٢,٢٦٤,٤٥٨	٨٨,٦٠٥,٩٧٣
	١٣٧,٦٠٢,١٧٧	٣٨,٩٩٦,٢٠٥	١٧٦,٥٩٨,٣٨٢	١٠٠,٧٥٠,٠٠٠
	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	١٤١,٠٧٥,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠
	٣١٦,٦٨٨,٩١٤	١٠,١٧٦,٧٦٠	٣٢٦,٨٦٥,٦٧٤	٣٦,٥١٢,١٥١
	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	٣,٠٩٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٥,٥٠٠,٠٠٠	٤,٦٠٣,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٩٢,٥٠٠,٠٠٠
	٣٤١,٧٠٠,٠٠٠	٣٤١,٧٠٠,٠٠٠	٦٨٣,٤٠٠,٠٠٠	٦٨٣,٤٠٠,٠٠٠
	٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	١٦,١٥٨,٠٠٠,٠٠٠	٦,٥٦٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٧٢٦,٠٠٠,٠٠٠	١١,٧٦٦,٠٠٠,٠٠٠
	٣,٩٨٣,١٢٥	٢,٤٠٦,٠٠٠	٦,٣٨٩,١٢٥	١,٥٧٧,١٢٥
	٩٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٥٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٥٦,٠٠٠,٠٠٠
	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	١,٢٥١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	٧٧٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٧٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	١,٥٠٩,٦٠٥	٧٠٣,٤٨٠	٢,٢١٣,٠٨٥	٧٠٣,٤٨٠

ملخص متطلبات الدولة لكل قطاع

المنظمة	الإجمالي بالدولار الأمريكي: يناير - ديسمبر ٢٠١٧		الإجمالي بالدولار الأمريكي: يناير - ديسمبر ٢٠١٨	
	مكون اللجوء	مكون الصمود	مكون اللجوء	مكون الصمود
الصحة	٢١,٩٧٢,٢٣٣	٥,٩٣٥,٨٧٤	٢٧,٨٦٣,٠٤٧	٥,٥٣٣,٦١٥
الأمن الغذائي	٢٤,٨٩٧,٥٦٣	٤,٠٣٩,٤٥٣	٢٨,٩٣٧,٠١٤	٢,٣٦١,٩٩٥
التعليم	١٣,٠٥٦,٨٦٨	٨,٠٥٤,٠٠٠	٢١,١١٠,٨٦٨	٧,٥٢٨,٠٠٠
الصحة	٨,٦٢٢,٥٠٠	٦,٨٥٥,٣٦٨	٧,٩٦١,٠٠٠	٧,٠٠٠,٣٦٨
الاحتياجات الأساسية وسبل العيش	٢٣,٧٣٨,٤١١	١٤,٠٤٧,١٨٩	٢٧,٧٧٥,٦٠٠	١٥,٥٧٢,٢٢٧
إجمالي المتطلبات	٣٤,٢٣٣,٥٦٤	٣٨,٩٣١,٨٣٤	١٣١,١٦٤,٣٩٨	٣٨,٩٩٦,٢٠٥

المتطلبات المالية للحكومة المصرية

القطاع	الإجمالي بالدولار الأمريكي: يناير - ديسمبر ٢٠١٧		الإجمالي بالدولار الأمريكي: يناير - ديسمبر ٢٠١٨	
	مكون اللجوء	مكون الصمود	مكون اللجوء	مكون الصمود
التعليم	٣٦,١٧٧,٠٠٠	٧٥,٨٠٠,٠٠٠	٣٩,١٠٠,٠٠٠	٧٧,٣٠٠,٠٠٠
الصحة	٩,٠٥٠,٠٠٠	٢٤,٥٠٠,٠٠٠	٩,٢٣٠,٠٠٠	٣٦,٤٠٠,٠٠٠
إجمالي المتطلبات	١١٦,٦٧٧,٠٠٠	١٠٠,٣٠٠,٠٠٠	١٢١,٣٣٠,٠٠٠	١٠٣,٧٠٠,٠٠٠



الحماية

جدول استجابة المجموعة العاملة في قطاع الحماية



المنظمات الرئيسية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف (يتشاركان في رئاسة مجموعة عمل حماية الطفل الفرعية)
الشركاء المطالبون	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، المنظمة الدولية للهجرة، الهيئة الدولية لإنقاذ الطفولة، صندوق الأمم المتحدة. للسكان
شركاء آخرون	المجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، كاريتاس، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المجلس القومي للمرأة.
الأهداف	<ol style="list-style-type: none"> تعزيز الوصول للبلاد وطلب اللجوء، وتحديد الحلول، بما في ذلك إعادة التوطين. تحسين آليات الحماية المجتمعية والتمكين والتوعية المجتمعية، بهدف تعزيز التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وبهدف تحديد وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا. تقوية نظام حماية الطفل وتعزيز وصول الأطفال والمراهقين والشباب العادل إلى مستوى جيد من تدخلات للحماية. الحد من مخاطر وعواقب العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، وتحسين الوصول للخدمات الجيدة المتعلقة به.
معامل النوع الاجتماعي	٢b
المتطلبات المالية	٢.١٧
المتطلبات المالية للجوء	USD ٢١,٩٢٧,٢٢٣
المتطلبات المالية للصمود	USD ٥,٩٣٥,٨٢٤
إجمالي المتطلبات المالية للخطة	USD ٢٧,٨٦٣,٠٤٧
	٢٠١٨
	USD ٢١,٤٣١,٢٩٤
	USD ٥,٥٣٣,٦١٥
	USD ٢٦,٩٦٤,٩٠٩

إنجازات القطاع (أكتوبر ٢٠١٦)

الاستجابة المخطط لها قبل نهاية العام مجمل من تلقوا مساعدات

٦٢٠ ٣٩%

٢٤٠ لاجئ و طالب لجوء تم تحويلهم للمساعدة القانونية عن طريق شركاء المفوضية

١٥٠ ١٢٩%

١٩٣ ناج/ناجية من عنف على اساس النوع أو الجنس تلقوا مساعدات

٥,٧٠٠ ٨٨%

٥,٠٢٥ شاركوا في أنشطة للتوعية بالعنف القائم على النوع أو الجنس

٢٠,٠٠٠ ١٢٧%

٢٥,٣٦٢ أطفال، شباب و أولياء أمور متوفر لهم خدمات حماية الأطفال

٨,٢٠٠ ٦٤%

٥,٢٨٠ أطفال، شباب و أولياء أمور في حاجة ماسة للمساعدة و تم تقديم خدمات الحماية لهم

٤,٢٠٠ ٧٤%

٣,٠٩٩ لاجئ سوري تم تحويلهم لإعادة التوطين

١٢ الحماية

الوضع الحالي

ظل الوضع العام وبيئة الحماية مستقرين في عام ٢٠١٦. كما أن متطلبات الحصول على التأشيرة للسوريين الذين يدخلون مصر لا تزال قائمة، رغم أنه كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الوافدين بطرق غير نظامية عبر الحدود البرية من السودان. فقد سجلت المفوضية ٧٢١٠ من الوافدين السوريين الجدد في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، عبر ٤٦٢٨ منهم الحدود من السودان إلى مصر بطريقة غير نظامية. وتم اعتقال السوريين القادمين إلى مصر جواً أو براً والذين هم بدون تأشيرة أو تصريح إقامة ساري المفعول أو وفدوا بوتائقي مزورة، رغم أنه في معظم الحالات، يتم إطلاق سراحهم ويسمح لهم بتقنين إقاماتهم، علماً بأن المفوضية تساعد الوافدين الجدد في عملية تقنين إقاماتهم إذا ما كانوا يواجهون مشاكل في ذلك.

وقد ساهمت حالة «فقدان الأمل» في إيجاد حل للوضع القائم في البلدان الأصلية، إلى جانب وجود بأس ملحوظ من مستقبل واضح بمصر، وتأزم الوضع الاقتصادي في مصر، في زيادة مغادرة اللاجئين والمهاجرين مصر بطرق غير نظامية عن طريق البحر. فمُنذ يناير ٢٠١٦، تم اعتقال ٤٩٠٠ على الأقل من الأجانب لهذا السبب، ٥١٪ منهم مسجلون لدى المفوضية. ومع ذلك، يمثل السوريون أقل من ٢٪ من جميع الأشخاص المتورطين في حوادث الفرار عبر البحر هذا العام، بالمقارنة مع عام ٢٠١٥ عندما شكل السوريون ثلث أكبر مجموعة من المغادرين. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ويستمر الالتزام بالاتجاه الُمراعي للحماية الخاص بالسوريين منذ عام ٢٠١٤، حيث تم الإفراج عن معظم المعتقلين والسماح لهم بتقنين إقاماتهم.

يواصل شركاء خطة (3RP) الإقليمية تلبية احتياجات المتضررين من الهجرة المختلطة وتحديد الحلول. كما تواصل المفوضية حوارها مع الحكومة المصرية لتسهيل إجراءات التأشيرة والإقامة واعتماد تصريح إقامة لمدة عام للاجئين السوريين.

ويتم دعم اللاجئين السوريين في الوصول إلى خدمات التسجيل والخدمات متعددة القطاعات، وتقديم المشورة بشأن الأحوال المدنية والإقامة وأنشطة الحماية المجتمعية. ولكن لا يزال تسجيل المواليد يمثل مشكلة بالنسبة للأطفال الذين يولدون لأبوين سوريين عند عدم المصادقة على زواج الوالدين من قبل السلطات المصرية، على الرغم من كون زيادة القدرة على تحديد ومساعدة مثل هذه الحالات قد أدى إلى انخفاض عددها. في هذه الأثناء، يتم بناء القدرات والتدريب وأنشطة التوعية عن المؤسسات والشركاء المصريين العاملين مع اللاجئين السوريين، لتستهدف الشباب السوري.

ويتوزع اللاجئون بين القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط، ومن ثم يغدو الوصول إلى خدمات جيدة- لا سيما للأشخاص المعرضين للخطر- تحدياً حقيقياً. وإن النشر الفعال للمعلومات، للوصول إلى النساء والفتيات على وجه الخصوص، الذين غالباً ما تحد من تحركاتهن المخاوف الأمنية أو الضغط المجتمعي، لهو تحدٍ إضافي.

وفي مجال الحماية، يواصل شركاء خطة (3RP) العمل على تعزيز حماية الأطفال ومنع العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي ورفع قدرات الاستجابة. وقد تم تعزيز التنسيق بين الشركاء من خلال تحديد ووضع الأولويات المشتركة بين المنظمات فيما يتصل بالعنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي من خلال مسار مبسط، وضمان الاستجابة عبر إدارة جيدة للحالات بين القطاعات وفي توقيت مناسب. وتتضمن المساعدة المتعددة القطاعات للناجين من العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي أيضاً أنشطة الوقاية والاستجابة لها، بما في ذلك المشورة النفسية والاجتماعية، ودعم تعليم الأقران والأنشطة المستمرة التي يقودها المجتمع المحلي. وبحلول نهاية شهر أغسطس عام ٢٠١٦، تم التوصل إلى ٦٤٢٨ لاجئ من خلال هذه الأنشطة في المراكز المجتمعية والفضاءات الآمنة. وفي عام ٢٠١٦، وافقت وزارة التكافل الاجتماعي على توفير المأوى في حالات الطوارئ للنساء اللاجئات ال مُعرضات للعنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي مع تعزيز السلامة الجسدية للناجين كجزء من الاستجابة الشاملة.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / مصر / سكوت نلسون

وقد قام العاملون في مجال الدعم النفسي والاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية بمساعدة ١٦٤١٠ من الأطفال والشباب والآباء والأمهات. وقد أفادت تدخلات حماية الطفل المجتمعية للاجئين الأطفال والشباب ومتولي الرعاية، وهي تشمل خدمات متخصصة لحماية الأطفال، مثل مهارات الحياة، والتدخلات القائمة على أساس نقدي، والأبوة والأمومة الإيجابية وبرامج تعزيز الأسرة. وقد جرى تلبية احتياجات ٤٩٢٠ شخصاً في ١٦ محافظة في هذا الصدد. ومن خلال مجموعة العمل الفرعية العاملة في مجال حماية الطفل (CPSWG) يتم تعزيز إدارة الحالات بناءً على إجراءات العمل الموحدة المتقدمة. كما جرى تطبيق أفضل الإجراءات من ناحية الفأيدة المترتبة، وذلك لتلبية احتياجات الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر. كما تم تطوير برامج بناء القدرات من أجل ضمان تعزيز المهارات والمعارف، بما في ذلك قدرات الجهات الوطنية الفاعلة، مثل الجمعيات القائمة على اللجان الوطنية لحماية الطفل والمجتمع المحلي في الإسكندرية ودمياط والقاهرة الكبرى. وقد بدأ التعاون مع وحدات الرعاية الصحية الأولية المستهدفة في جميع أنحاء مصر لتعميم التدخلات الخاصة بحماية الطفل. كما تم زيادة الترابط بين مجموعة العمل الفرعية العاملة في مجال حماية الطفل ونظام الحماية الوطنية للطفل من خلال تعزيز التعاون مع شبكة حماية الطفل المصري والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

وقد تم أيضاً تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات بين شركاء خطة (3RP) في مجموعة العمل المعنية بالحماية مع مجموعات حماية الطفل، ومنع العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، والصحة والتعليم والأمن الغذائي/الاحتياجات الأساسية وسبل العيش لضمان استجابة شاملة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. كما تم تنفيذ تسعة مشاريع لدعم المجتمعات (مشاريع دعم المجتمعات المحلية) في عام ٢٠١٦ تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المتأثرة وتعزيز القدرات الوطنية. كما تم تنفيذ أنشطة التوعية في المناطق الحضرية، للنساء والرجال والأولاد والفتيات اللاجئين، فضلاً عن المجتمعات المتأثرة، وذلك من خلال التواصل مع مراكز رعاية المجتمع والأسرة هناك، ومن خلال خط معلومات المفوضية بمصر، وأيضاً عبر الرسائل النصية القصيرة ووسائل التواصل الاجتماعي.

ويظل تحديد ومعاونة اللاجئين السوريين لإعادة التوطين من الأولويات، حيث يبدو الصراع السوري في تفاقم مستمر، وازداد طول معاناة الوضع الإنساني. تظل إعادة التوطين أداة حماية مهمة في الوقت الراهن، والحل الوحيد المتاح للاجئين السوريين في مصر. وبحلول نهاية أغسطس ٢٠١٦، كان قد تقدم ٣٥٢١ لاجئاً لمقابلة تحديد وضع اللاجئين أو القبول في دول ثالثة، فيما غادر ١٤٨١ لاجئاً سوريا مصر إلى دول ثالثة بحلول نفس التاريخ.

جدول سكاني

مكون الصومد		مكون اللجوء			
المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	التقسيم حسب النوع	المجموعة السكانية
٣١,٥٠٠	٣٢,٥٠٠	٣٢,٨٠٠	٣٢,٨٠٠	رجال	اللاجئون السوريون
٣١,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	نساء	
٢٤,٤٠٠	٢٤,٤٠٠	٢٤,٩٠٠	٢٤,٩٠٠	أولاد	
٢٣,١٠٠	٢٣,١٠٠	٢٣,٣٠٠	٢٣,٣٠٠	بنات	
١١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	الإجمالي الفرعي	
١٠,٦٣٣	١٠,٦٣٣	١٠,٩٣٣	١٠,٩٣٣	رجال	أفراد المجتمعات المتأثرة
١٠,٤٠٠	١٠,٤٠٠	١٠,٦٦٦	١٠,٦٦٦	نساء	
٨,٠٦٦	٨,٠٦٦	٨,٣٠٠	٨,٣٠٠	أولاد	
٧,٧٠٠	٧,٧٠٠	٧,٧٦٦	٧,٧٦٦	بنات	
٣٦,٧٩٩	٣٦,٧٩٩	٣٧,٦٦٥	٣٧,٦٦٥	الإجمالي الفرعي	
١٤٦,٧٩٩	١٤٦,٧٩٩	١٥٠,٦٦٥	١٥٠,٦٦٥		الإجمالي الكلي

١٢ الحماية

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

وسوف يستمر شركاء الخطة (3RP) في العمل مع الحكومة على المستويين المركزي والمحلي للاستجابة لتزايد حركات الهجرة غير النظامية واحتياجات الحماية من الفئات الأكثر ضعفاً والمتضررين من هذه الظاهرة، وعلى الأخص اللاجئين وملتمسي اللجوء. ونظراً لانتشار اللاجئين السوريين في المناطق الواقعة خارج نطاق القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط، فهم يظلون عرضة لعدم المساواة في الحصول على الخدمات الجيدة والمساعدات. ولقد أصبح ضمان الربط بين القطاعات في مجالات التعليم والاحتياجات الأساسية والصحة ومناهضة العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، وتوفير سبل العيش متزايد الأهمية فيما يتصل بتلبية احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المتأثرة وتعزيز التماسك الاجتماعي. وسيركز شركاء الخطة على دعم القدرات الوطنية والآليات القائمة لتوفير الجودة والخدمات المتخصصة لكل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المتأثرة، مع التركيز على الأشخاص الأكثر قابلية للاستضعاف.

وتبقى الاستجابة لاحتياجات الأطفال المعرضين للخطر أولوية من خلال استمرار الخدمات المستهدفة لجميع الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك ضحايا العنف، والأطفال غير المحبوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال رهن الاحتجاز. لقد أصبحت القضايا النفسية والاجتماعية التي أثرت على الأطفال اللاجئين السوريين على مدى السنوات الماضية أكثر تعقيداً وباتت عميقة الجذور، وتتطلب المزيد من الاستثمارات. وعلى ذلك، سيتم تخصيص الموارد الكافية لدعم الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية بهدف توفير حماية أفضل للأطفال والحصول على الاحتياجات الأساسية، وتعزيز الدعم المجتمعي والأسري والتوصل إلى سبل لإدارة الحالات، وتقديم المشورة، والزيارات العائلية والتدخلات النقدية الطارئة.

ويظل تعزيز قدرات الهيئات الوطنية والمحلية القائمة بالفعل وحملات المناصرة المستمرة أموراً أساسية لضمان إدماج الأطفال اللاجئين في النظام الوطني لحماية الطفل. وعلى المدى المتوسط، ينبغي النظر في حلول، مثل: برامج التنشئة الوالدية الإيجابية وبناء نظم حماية في المدارس الحكومية، وترتيبات الرعاية البديلة، مثل ترتيبات دعم المعيشة المستقلة أو ضمن ذوي القربى، وأنظمة المراقبة المجتمعية، والملاجئ/الملاذات الآمنة.

وهناك حاجة لمزيد من التقييم ومعالجة تأثير الوضع الإنساني على المراهقين والشباب المتضررين، الذين يمثلون ١٨ ٪ من جموع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية. ولقد ظلت هذه الفئة تواجه التحديات، بما في ذلك الانفصال عن الشبكات الاجتماعية والمجتمعية، وتوقف التعليم الرسمي وغير الرسمي، وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية، أو القدرة على التكيف مع البيئة الجديدة، وكل ذلك قد يشكل خطراً على صمودهم على المدى الطويل.

إن مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجابهة العنف القائم على الجنس أو النوع الاجتماعي، والتي دشنت في عام ٢٠١٥، تعد أيضاً المفتاح من أجل تبسيط وتسهيل فعال دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية للوقاية من العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي والاستجابة للقضايا ذات الصلة. وتتناول الاستراتيجية عوامل متعددة تتعلق بالسياق المجتمعي للعنف ضد المرأة في المجالين الخاص والعام، كما تعرض رؤية الحكومة المصرية للتنفيذ، مع التركيز على بروتوكول التعاون والتنسيق بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠.

التوجه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

١- الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الأراضي المصرية، واللجوء وفضاء للحماية، والحد من خطر الإعادة القسرية، وتعزيز القدرات الوطنية على إدارة الهجرة المختلطة، بما في ذلك المتضررين من الهجرة غير النظامية والاعتقال، وتحديد الحلول، بما في ذلك إعادة التوطين.

٢- تقليل مخاطر وعواقب العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، وتحسن وصول الأطفال والمراهقين والشباب والنساء والرجال إلى خدمات آمنة وقائمة على الثقة والسرية، ومتعددة القطاعات، وذلك من خلال المبادرات المجتمعية، وتمكين المجتمع المحلي، وتحسين قدرات الحكومة والفاعلين غير الحكوميين، وتقوية السياسات والآليات الوطنية.

٣- مزيد من الوصول العادل لخدمات حماية الطفل الوطنية والمحلية، للأطفال والمراهقين، وذلك عبر تدخلات لحماية الطفل مجتمعية الأساس ومحسنة، وخدمات حماية الطفل المتخصصة، وتقوية نظم وآليات حماية الطفل.

٤- تعزيز آليات الحماية والتمكين والتوعية المجتمعية، والتي تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وإلى تحديد وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.

وسيستمر تسجيل وتوثيق اللاجئين السوريين من قبل المفوضية باستخدام القياسات الحيوية في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ كأداة حماية وكعنصر أساسي في عملية التسجيل، وضمان سلامة إجراءات المفوضية، وهو ما سيسمح بتحديد واستهداف أفضل للاجئين الأكثر ضعفاً بالمساعدات والخدمات المتخصصة. وسيبقى ضمن الأولويات تعزيز القدرات الوطنية لإصدار الوثائق المدنية وتسهيل الحصول على الإقامة للاجئين السوريين الذين يعيشون في المناطق النائية والبعيدة عن العاصمة. كما سيستمر تقديم الدعم للشبكات داخل المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف الوصول إلى تقديم خدمات نوعية وغير تمييزية بفعالية للاجئين السوريين وحصولهم على حقوقهم.

وسيوصل شركاء خطة (3RP) مع السلطات الوطنية دعم الجهود المتواصلة من الحكومة المصرية لتوفير فضاء آمن للحماية واللجوء، وكذلك المرونة في منح تأشيرة الدخول للاجئين السوريين في إطار «م شمل الأسرة»، رغم المخاوف الأمنية الراهنة. كما سيواصل شركاء الخطة تقديم الدعم اللازم لاعتماد سياسات إدارة الهجرة واللجوء التي تقدم استجابات شاملة تعاونية وموجهة نحو إيجاد حلول للمتضررين من الهجرة غير النظامية، وضمان أن أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية سيتم تحديدهم والحصول على اللجوء والمساعدات المناسبة، كما ستواصل جهودها لتسهيل تمديد تصريح الإقامة لمدة عام واحد، وزيادة اللامركزية في الإجراءات الإدارية، ودعم إصدار وتجديد تصاريح الإقامة لملتمسي اللجوء واللاجئين، وتنظيم الإقامة لأولئك الذين دخلوا بصورة غير نظامية إلى مصر.

وستظل مراقبة الحدود، وتقديم المشورة القانونية، وتنسيق وصول المساعدات الإنسانية للمعتقلين في المطارات ومرافق الاحتجاز من الأولويات أيضاً. وسوف يستمر شركاء الخطة في تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والطبية والمواد غير الغذائية والدعم النفسي-الاجتماعي لهؤلاء المحتجزين، فيما يجري استكشاف بدائل لاحتجاز الفارين من الاضطهاد، بمن فيهم الأطفال والنساء. كما سيستمر تدريب قوات إنفاذ القانون وموظفي الهجرة والقضاء حول الحماية الدولية للاجئين والإنقاذ في البحر، وقضايا التهريب والهجرة المختلطة. وسيتم أيضاً تعزيز تحليل الاتجاهات وإدارة المعلومات بين الشركاء والجهات ذات الصلة كجزء من الجهود المشتركة بين المنظمات.

ومع الاعتماد الأخير لقانون ٢٠١٥ للهجرة غير الشرعية، سيقدم شركاء الخطة (3RP) الدعم والمساعدات التقنية والخبرات للحكومة في هذا السياق. كما سوف يستمر شركاء الخطة في حملات التوعية والإعلام الجماهيري حول المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية.

وسيتم تعزيز مبادرات مبتكرة للوقاية وخدمات الاستجابة المنسقة الجيدة في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨، وتعزيز قدرات الوقاية والاستجابة لدى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، مع تعضيد الآليات الوطنية. كما ستدعم الخطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي والاستجابة لما يقع منه، وذلك بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة والمنظمات الأهلية العاملة على نفس القضية. كما سيظل من الأولويات تطوير إطار وخطة عمل واضحين، وسيتم ذلك بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وغيره من الشركاء المعنيين. كما سيستمر بناء القدرات لمختلف مؤسسات إنفاذ القانون، فضلاً عن حملات التواصل والتثوير حول العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية المستهدفة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع ورجال الدين. كما سيجري توفير مشاريع لتمكين النساء المعرضات للخطر. وسيكون التركيز أيضاً على الحماية المجتمعية في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، بما في ذلك إشراك متطوعين من المجتمعات المحلية في أنشطة الوقاية والتوعية المجتمعية الموسعة ونشر المعلومات حول خدمات الوقاية والاستجابة في جميع المناطق التي تستضيف اللاجئين.

وفي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، ومن أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة للأولاد والفتيات السوريين وآبائهم وأمهاتهم، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر، سيواصل شركاء الخطة تعزيز التدخلات المعنية بالحماية على مستوى المجتمع المحلي، وإقامة روابط أقوى مع نظرائهم العاملين في مجال الحماية على المستوى المحلي والحكومي والوطني. وسيظل تعزيز قدرات الأنظمة الوطنية القائمة لحماية الطفل، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، ولجان حماية الطفل، والجهات الفاعلة غير الحكومية من الأولويات. كما سيستمر التركيز على تعزيز معايير حماية الطفل ضمن ترتيبات الرعاية البديلة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وعلى تميم مراعاة قضية حماية الطفل مع وزارتي الصحة والتربية والتعليم. وسيظل من الأولويات أيضاً تعزيز فرص الحصول على خدمات جيدة، بما في ذلك الوصول إلى مراكز الشباب العامة بالتنسيق مع وزارة الشباب، وتعزيز وجود إرادة أقوى في التعامل مع تنفيذ آليات إنفاذ القانون لمنع الاعتقال والاستجابة لما يقع منه.



١٢ الحماية

سوف تستمر مجموعة العمل الفرعية العاملة في مجال حماية الطفل (CPSWG) في لعب دور حيوي في تنسيق تقديم خدمات حماية جيدة للأطفال، وذلك من خلال اتباع نهج شامل ومستدام للاستجابة لاحتياجات جميع الأطفال والمراهقين والشباب، والآباء والأمهات المتأثرين بالأزمة السورية، ومنع تبني آليات مواجهة سلبية أو ضارة. وستدعم المجموعة (CPSWG) حزمة منسقة من التدخلات المتخصصة لحماية الطفل للتعاطي مع الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، وكذلك الأطفال المعرضين للخطر. وتشمل أعمال المجموعة أيضاً دعم الحماية المجتمعية للأطفال والأسر والمجتمعات المحلية من أجل توفير حماية أفضل ورعاية للأطفال من خلال خدمات حماية الطفل المجتمعية والدعم النفسي المتخصص، بما في ذلك المهارات الحياتية وبرامج الأبوة والأمومة الإيجابية.

وسوف يقوم شركاء الخطة (3RP) بدعم التدخل الموجه لتعزيز الصمود لدى الأطفال والمراهقين، سواءً من مجتمعات اللاجئين أو من المجتمعات المتأثرة. كما سيتم تطوير مشاريع لدعم المجتمعات المحلية وتنفيذها عبر نهج مجتمعي تشاركي مع كل من اللاجئين والمجتمعات المتأثرة، وتعميم الحماية، لا سيما بالنسبة للأطفال والشباب والمراهقين. وسوف يستمر شركاء الخطة في دعم المراكز المجتمعية للاجئين والأماكن الآمنة المجتمعية، وسوف يزداد عدد مراكز الأسرة والوحدات المتنقلة المعنية بهذا الغرض.

وسيوصل اللاجئون السوريون الاستفادة من التخطيط لعدة سنوات وتحديد الأولويات للاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين كأداة للحماية. ومن المتوقع في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي، أن يتقدم لإعادة توطين بين ٤٥٠٠ و ٤٣٠٠ لاجئٍ سوري. وسوف يجري تعزيز بيئة الحماية وتوفير حل دائم للفئات الأكثر ضعفاً. وفي هذه الأثناء، ستتواصل الدعوة إلى توسيع فرص إعادة التوطين ومسارات قانونية أخرى لقبول اللاجئين في دول ثالثة، في حين سوف يستمر دعم الحصول على فرص التعليم الجيد والصحة وسبل العيش والاعتماد على الذات للاجئين في مصر.

إطار المساءلة

سيظل رصد وتقييم التدخلات المعنية بالحماية والتخطيط للخطة الإقليمية (3RP) ضمن الأولويات الأساسية لشركاء الخطة في عامي ٢٠١٧ و عام ٢٠١٨، من خلال مزيد من التقارير الشهرية للقطاع، والزيارات الميدانية، والتواصل مع اللاجئين عبر مجموعات النقاش المركزية، وتقييم الاحتياجات القائم على المشاركة، وتحليل ردود الفعل والنتائج. وسوف تعمل مراكز المجتمع أيضاً كمواقع رئيسية بالنسبة للاجئين فيما يتعلق بالحصول على معلومات عن المفوضية والتدخلات والخدمات المقدمة من الشركاء الآخرين، وسيتم ذلك باستخدام الملصقات والأفلام والتفاعل المباشر المنتظم مع موظفي المفوضية وشركائها.

وسوف يستمر شركاء الخطة (3RP) في استخدام أدوات الرصد والتقييم القائمة، ومن ضمنها أداة Activity-info لإدارة المعلومات التابعة للمفوضية، وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز على صعيد النتائج والإنجازات، وكذلك تقرير المعلومات الشهري بقطاع الحماية والتقارير النصف سنوية. ولتعزيز قدرات اللاجئين وتعزيز استجابة مستدامة لمطالب الحماية، سيكون هناك زيادة في إشراك اللاجئين في جميع جوانب التدخلات المعنية بالحماية، بما في ذلك تقييم القدرات والاحتياجات، والتخطيط لها، والتدريب لتحسين القدرة على الاستجابة، ودعم المبادرات المجتمعية لتوفير حاجتهم إلى الحماية، بما في ذلك التحديد والإحالة والدعم للفئات الأكثر قابلية للاستضعاف ونشر المعلومات.



جدول عرض عام لاستجابة القطاع

الهدف ١	تحسين الوصول للطقل والتيسر الحماية/ طلب اللجوء	خط الأساس:	هدف المؤثر الموضوعي	هدف المؤثر الموضوعي
الهدف الدلالي ١	# اللاجئين الذين سجدوا أنفسهم وقتلوا مساعداتهما في ذلك المخبزون	١١٣٠٠٠٠	٢١٧	٢١٨
			١١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠

أ. مكون الجزء

ميزانية المرشحين/ الشباب لـ 2018	المطلبات الميزانية (بالدولار الأمريكي)		الهدف الدلالي للعام 2018	الهدف الدلالي للعام 2017	مؤشرات المخرج	المخرجات
	الإجمالي لـ 2018	ميزانية المرشحين/ الشباب لـ 2017				
٨٩٢,٣٣٧	٢,٣٥٧,٧٥٧	٢٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	# الأشخاص محل اهتمام المفوضية، ومنهم المخبزون، ممن جرى متابعتهم ومساعدتهم (مساعدات إنسانية، غذائية، طبية، مودة غير غذائية، والاستشارات النفسية- الاجتماعية) وجرى توفير الدعم القانوني لهم	١١ تصن الوصول إلى القطر وطلب اللجوء واستمر قضاء الحماية. انخفض خطر الإعادة القسرية، واستمر احترام الحقوق الأساسية
١,١٢٤,٤١١	٣,٧٤٨,٠٧٣	٢,٢٥٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	# الأشخاص محل اهتمام المفوضية ممن تلقوا "حماية" عدد حفظ الكرامة الإنسانية " أثناء احتجازهم.	١٢ استمرت وتحسنت نوعية التسجيل والتبليغ.
٦٤٠,٣٣٧	٢,١٣٤,٤٢٤	١,٧٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	٤,٥٠٠	# اللاجئين السوريون الذين ق "دما الإعادة التوطين أو الفعول الإنساني في بلد/بلدان ثالثة.	١٣ جرى تحديد حلول إعادة التوطين والحماية.
٢,٦٥٧,٠٦٥	٩,٢٤٠,٢١٩	٢,٢٦٤,٧٤١	٩,٢٣٢,٤١٣		# الجواز غير المغلقة التي أُرِدَ زياد بها اللاجئون.	
					إجمالي المطلبات الميزانية على مستوى المخرج	

ب. مكون الاستجابة

الهدف ١	الهدف الدلالي ١	الهدف الدلالي ٢	الهدف الدلالي ٣	الهدف الدلالي ٤	الهدف الدلالي ٥
-	٩٥٦,٨٠٨	-	١,٣٦٦,٨١٨	٦	٧
-	١,٠٦٤,٨٠٨	-	١,٠٨٠,٠٠٠	١١	١١
-	١,٠٦٤,٨٠٨	-	١,٤٧٤,٨١٨		

إجمالي المطلبات الميزانية على مستوى المخرج

٢ الحماية

٢.٢		٢.٣		٢.٤	
الهدف	مؤشرات المخرجات	الهدف	مؤشرات المخرجات	الهدف	مؤشرات المخرجات
٢.٢	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٢	٢.٢
٢.٣	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٣	٢.٣
٢.٤	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٤	٢.٤

٢.٢		٢.٣		٢.٤	
الهدف	مؤشرات المخرجات	الهدف	مؤشرات المخرجات	الهدف	مؤشرات المخرجات
٢.٢	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٢	٢.٢
٢.٣	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٣	٢.٣
٢.٤	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٤	٢.٤

الهدف	مؤشرات المخرجات	الهدف	مؤشرات المخرجات
٢.٢	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٢	٢.٢
٢.٣	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٣	٢.٣
٢.٤	٢٠٠٧٨٠٧	٢.٤	٢.٤

متطلبات القطاع المالي لكل منظمة

الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٨			الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٧			الوكالة/ المنظمة
الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	
٣٨٢,٠٠٠	٢٥٢,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١,٤٣٩,٠٠٠	٤٣١,٠٠٠	١,٠٠٨,٠٠٠	١,٥٦٨,٠٠٠	٤٢٣,٠٠٠	١,١٤٥,٠٠٠	هيئة انقاذ الطفولة الدولية
٢,٢٣٧,٥٠٠	٦٨٥,٠٠٠	١,٥٥٢,٥٠٠	٢,١٤٠,٠٠٠	٦٩٥,٠٠٠	١,٤٤٥,٠٠٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٤,٣٠٦,٤٠٩	٢,٣١٥,٦١٥	١١,٩٩٠,٧٩٤	١٤,٦٦٣,٠٤٧	٢,٥٥٥,٨٢٤	١١,٩٠٧,٢٢٣	المنظمة الدولية للهجرة
٨,٦٠٠,٠٠٠	١,٨٥٠,٠٠٠	٦,٧٥٠,٠٠٠	٩,٤٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٧,٣٠٠,٠٠٠	يونسيف
٢٦,٩٦٤,٩٠٩	٥,٥٣٣,٦١٥	٢١,٤٣١,٢٩٤	٢٧,٨٦٣,٠٤٧	٥,٩٣٥,٨٢٤	٢١,٩٢٧,٢٢٣	الإجمالي



قطاع الأمن الغذائي

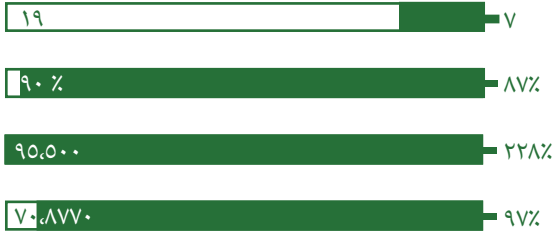
المجموعة العاملة في قطاع الأمن الغذائي



المنظمات الرئيسية	
برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة	
الشركاء المطالبون	
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأونروا، يونيسف، جمعية تنمية المجتمع سوهاج لتحسين أوضاع النساء والأطفال، مقدمو خدمة محليون	
الأهداف	
ترويج ودعم توفير واستهلاك والوصول إلى الغذاء المتنوع والمغذي والأمن للأسر المختارة الفقيرة والأكثر ضعفاً	
معامل النوع الاجتماعي	
١	
المتطلبات المالية	
٢٠١٨	٢٠١٧
USD ٢٦,٥١٢,١٥٤	USD ٢٤,٨٩٧,٥٦٢
المتطلبات المالية للجوء	
USD ٣,٣٦١,٩٩٥	USD ٤,٠٣٩,٤٥٣
المتطلبات المالية للصوص	
USD ٢٩,٨٧٤,١٤٩	USD ٢٨,٩٣٧,٠١٤
إجمالي المتطلبات المالية للخطة (3RP)	

إنجازات القطاع (أكتوبر ٢٠١٦)

■ مجمل من تلقوا مساعدات ■ الاستجابة المخطط لها قبل نهاية العام



٧ مؤشر استراتيجية التصدي

٨٧% من الأسر التي لديها درجة مقبولة من الاستهلاك الغذائي

٢١٨,٠٠٠ طالب/ة تمت مساعدتهم و نسبة الاجمالي من المخطط

٦٨,٩٠٦ مستفيد من المساعدات الغذائية و النسبة من المخطط

الوضع الحالي

لا يزال ارتفاع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية والتقلبات في احتياطات العملات الأجنبية، وتدهور أسعار الصرف، لا تزال هذه الأمور تشكل خطراً على وصول الغذاء للقياسات المستضعفة، لكون مصر مستورداً للغذاء بشكل أساسي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُرهِقت شبكات الأمان الوطنية بعد أكثر من عامين من التباطؤ الاقتصادي.

واستناداً إلى مؤشرات استهداف مواطني الضعف بناء على نتائج تقييم مواطني الضعف اجتماعياً واقتصادياً لعام ٢٠١٥ الذي أجرته المفوضية، واستناداً إلى الموارد المتاحة، فإن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يستهدف، اعتباراً من أكتوبر عام ٢٠١٦، عدد ٦٦٠٠٠ من اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً، فضلاً عن ٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني إضافي في القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنصورة ومرسى مطروح.

ويتلقى اللاجئون المستهدفون المساعدة في شكل قسيمة غذاء شهرية بقيمة ٢٤,٢ دولار أمريكي، تستخدم في أكثر من ٥٠ من المتاجر المتعاقد معها والتي اختيرت بحيث تقع في المناطق التي يقطن بها اللاجئون. يساعد نظام القسائم على استعادة الشعور بالحياة الطبيعية والكرامة لدى اللاجئين، من خلال السماح لهم بشراء الأطعمة التي يختارونها، وبالتالي يتم تلبية احتياجات التغذية وأمن الاستهلاك الفردية على نحو أكثر فعالية. ونظراً لهذه الفوائد، والانتشار الجغرافي للاجئين في المناطق الحضرية، والبنية التحتية القائمة في مصر والأسواق المحلية العاملة بها، تم اعتماد قسائم الطعام باعتبارها الطريقة المثلى لمساعدات برنامج الغذاء. وعلاوة على ذلك، ومن خلال ضخ السيولة في الاقتصاد المحلي، تقلل قسائم الغذاء عبء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. واعتباراً من يوليو ٢٠١٦، من خلال ما مجموعه شهرياً حوالي ١,٥ مليون دولار أمريكي، كان برنامج الأغذية العالمي قد ضخ ٦٦ مليون دولار في الاقتصاد المصري منذ بداية أعماله. حيث يقدم البرنامج قسائم إلكترونية إلى ٩٠٪ من المستفيدين، عاملاً على تحسين الكفاءة وتخفيض تكاليف انتقال اللاجئين، حيث أنهم ليسوا مضطرين للسفر أو الانتقال لتلقي القسائم الخاصة بهم.

وفي أكتوبر من عام ٢٠١٥، أطلق برنامج الأغذية العالمي برنامج التغذية المدرسية في المدارس الابتدائية الحكومية التي يتركز بها اللاجئون السوريون. ويتم تمويل المشروع من قبل الحكومة الكندية، وقد وزع برنامج الأغذية العالمي البسكويت العالي الطاقة على أساس يومي في ١٣٠ مدرسة لـ ٢١٧ ألف طفل اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٦، حيث يستفيد به كل من الأطفال المصريين والسوريين في هذه المدارس، ويعمل ذلك على تعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

جدول سكاني

٢٠١٨		٢٠١٧			
المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	التقسيم حسب النوع	المجموعة السكانية
١٧,١٠٠	٣١,٥٠٠	٢١,٣٧٥	٣٢,٨٠٠	رجال	اللاجئون السوريون
١٦,٩٨٠	٣١,٠٠٠	٢١,٢٢٥	٣٢,٠٠٠	نساء	
١٣,٣٢٠	٢٤,٤٠٠	١٦,٦٥٠	٢٤,٩٠٠	أولاد	
١٢,٦٠٠	٢٣,١٠٠	١٥,٧٥٠	٢٣,٣٠٠	بنات	
٦٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	الإجمالي الفرعي	
١٠,٦٣٣	١٠,٦٣٣	١١,٨٠٠	٥١٧,٤٦٥	رجال	أفراد المجتمعات المتأثرة
١٠,٤٠٠	١٠,٤٠٠	١٦,٨٠٠	٥٠٣,٧٣١	نساء	
٨,٠٦٦	٨,٠٦٦	١٣١,٤٥٠	٢٤٠,٤٩٣	أولاد	
٧,٧٠٠	٧,٧٠٠	١٣٨,٥٥٠	٢٢٤,٠٠٢	بنات	
٣٦,٧٩٩	٣٦,٧٩٩	٢٩٨,٦٠٠	٣٧٤,٦٦٥	الإجمالي الفرعي	
٨٣٣	٨٣٣	٨٣٣	٨٣٣	رجال	لاجئون فلسطينيون من سوريا
٨٢٧	٨٢٧	٨٢٧	٨٢٧	نساء	
٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	أولاد	
٦١٤	٦١٤	٦١٤	٦١٤	بنات	
١٤٦,٧٩٩	١٤٦,٧٩٩	١٥٠,٦٦٥	١٥٠,٦٦٥	الإجمالي الفرعي	
٣٧٦,١٩٢	١,٦٢٩,٩٤٦	٣٧٦,٥٢٢	١,٦٠١,٦١٣		الإجمالي الكلي

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

مع الموارد المتاحة، يتلقى ٦٦,٠٠٠ شخصاً قسائم غذائية شهرية. وبناءً على الاحتياجات، تم التخطيط لوصول قسائم الطعام إلى ٧٥,٠٠٠ مستفيد في ٢٠١٧ و ٦٠,٠٠٠ في ٢٠١٨ من أصل مجموع ١١٦,١٧٥ لاجئ سوري مسجل حالياً لدى المفوضية في القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنصورة ومرسى مطروح. إن الأرقام المفصلة عن بند الأمن الغذائي هي حالياً قيد المراجعة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت عنوان «تقييم مواطن ضعف اللاجئين في مصر» (EVAR) ولا تزال مستمرة. وقد أظهر نظام مراقبة ما بعد التوزيع لبرنامج النقد غير المشروط المدعوم من المفوضية أن كمية كبيرة من المساعدات النقدية غير المشروطة تنفق على الطعام كذلك، وأظهر أيّ ضا تزايد الأسعار وتزايد احتياجات مجتمع اللاجئين السوريين المسجلين.

وباستخدام تقييم مواطن ضعف اللاجئين في مصر (EVAR) الذي أجرته المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي عام ٢٠١٦، سيقوم الأخير بتنفيذ مكون استهلاك الغذاء، والذي يقوم على أخذ عينات عشوائية متناسبة. ويشمل إطار اختبار العينة المناطق التي تضم تجمعات كبيرة نسبياً من اللاجئين السوريين، مائة فأكثر من الأسر المعيشية اللاجئة (يتلقون أو لا يتلقون مساعدات حالياً)، مع تطبيق مستوى ثقة يبلغ ٩٥٪، وفاصل الثقة ١٠٪، كما يفترض أن يكون معدل الانتشار ٥٠٪، أما معدل عدم الاستجابة فيبلغ ١٠٪. وقد بدأ جمع البيانات من أجل وحدة الأمن الغذائي في أغسطس ٢٠١٦ ولا يزال مستمراً. ويفترض أنه قد تم وضع اللمسات الأخيرة على إطار التحليل في نوفمبر ٢٠١٦ وسيتم استخدامه كمرجع لتوجيه المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصر/شون بالدوين

التوجه الاستراتيجي وخطط الاستجابة

وبانتقال برنامج الأغذية العالمي لعملية الإغاثة والإنعاش الممتدة في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، سوف يركز قطاع الأمّن الغذائي على تأمين الأمّن الغذائي، وفي الوقت نفسه على تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير حلول دائمة من خلال دعم سبل العيش للاجئين وأفراد المجتمع المضيف. ومع هذا المدخل الثنائي، فإن قطاع الأمّن الغذائي سيعني بالأسباب الجذرية للضعف بشكل أفضل، وسيرفع من درجة الاعتماد على الذات، ويحسن الاستدامة، مع التقليل من الاعتماد على المساعدات.

وسيتم توفير المساعدة المباشرة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المصرية الضعيفة من خلال التحويلات النقدية الإلكترونية (CBT)، والتي تقتصر على بند شراء المواد الغذائية المختارة، فضلاً عن وجبات الطعام الساخنة. وسيتم أيضاً دعم النساء الحوامل والمرضعات (PLW) من خلال توفير قسيمة لشراء بنود محددة توفر الطاقة الغذائية العالية لهن، وهو مرتبط بزيارة وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية العادية، وذلك بهدف تحسين كل من التغذية ومستويات رعاية ما قبل الولادة/ متابعة الحمل (ANC). وسيركز قطاع دعم التغذية على الأنشطة التي ترفع الوعي بالتغذية التي تراعي الفوارق بين الجنسين، بالإضافة إلى توفير الدعم الموجه إلى النساء الحوامل والمرضعات، وعلى زيادة التنوع الغذائي في المناطق الجغرافية محل الاهتمام. كما سيعني القطاع ببرامج الوجبات المدرسية (SMP) والتواصل مع المجتمع، والتركيز على الموضوعات ذات الصلة، بما في ذلك تنوع أنواع الغذاء والمغذيات، ومرض السكري، وفقر الدم.

ويضمن الوصول العادل للبرامج استفادة ٥٠٪ من الإناث من أنشطة الإغاثة المعنية بمواجهة العوائق التمييزية للوصول ضمن مجموعات بعينها (مثلاً: النساء، الشباب، كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة).

وسيتوجه قطاع الأمّن الغذائي نحو برامج معنية بالتكلفة والعمل المكثف (أنشطة) لتعزيز ودعم خطط العمل المختلفة وفرص كسب العيش في العامين المقبلين. وسيتم تنسيق هذه الأنشطة التي تم تخطيطها بشكل وثيق مع الاحتياجات الأساسية وقطاع سبل العيش، بما في ذلك التقييمات المشتركة للسوق والعمالة. وسوف تركز البرامج على توفير المنح/التنويل (القروض الصغيرة) لإعادة تأهيل سلسلة الإمدادات الغذائية وتطويرها. وعلاوة على ذلك، سيتم إجراء تدريب على المهن والأعمال الحرة الأكثر طلباً في سوق العمل للاجئين السوريين والمصريين من الفئات الضعيفة. كما سيتم ربط المصريين بسبل للحصول على التنويل الصغير و/أو المنح.



ويعمل قطاع الأمن الغذائي بشكل وثيق مع الشركاء في مجال الصحة، وهو يقوم بالتخطيط لتقديم قسائم الغذاء للنساء الحوامل والمرضعات لتحسين مستوى التغذية لدى النساء، علاوة على زيادة الوعي الغذائي للأمهات والأطفال دون سن الخامسة. وعلاوة على ذلك، يقدم القطاع (ضمن أنشطة التغذية المدرسية) التمر للأطفال اللاجئين السوريين والمصريين المسجلين بالمدارس العامة. كما تضمن الوجبات الخفيفة اليومية حصول الأطفال على الغذاء الكافي والمغذي، كذلك تمنع ان يكون الجوع عقبة في طريق التركيز والتحصيل العلمي. وتوفر التغذية المدرسية مساهمة هامة في شبكة الأمان الاجتماعي، فضلاً عن الاستثمار المالي المستدام في رأس المال البشري.

إطار المساءلة

لدى قطاع الأمن الغذائي العديد من آليات الاستجابة للاجئين السوريين، مثل الخط الساخن وصفحة على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك. ويتم إجراء المسوح الميدانية المخصصة وإدارة مجموعات النقاش المركز أيضاً فيما يتعلق بأي تغييرات قد تطرأ على البرامج. ويتم التشاور مع المستفيدين والسكان المتضررين في جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع، ونشر المعلومات، والمساعدة في الوقت المناسب وبصورة واضحة، وكذلك تطوير آليات استجابة فعالة وفورية لاستقبال والاهتمام بردود فعل المستفيدين، وتلقي الأسئلة، والشكاوى من الفئات المستهدفة وذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير الربع سنوي، لرصد الأمن الغذائي ونتائجه (FSOM)، يعنى بمراقبة الأشخاص الذين يتلقون المساعدة حالياً وأولئك الذين جرى استبعادهم. ويشمل نظام (FSOM) أداتين: المقابلات المباشرة والمناقشات الجماعية المركزة مع المستفيدين الحاليين وكذلك الـ مستبعدين منها.



جدول عرض عام لاستجابة القطاع

الهدف ١	توزيع ودعم الوصول الأمن وتوفير استهلاك الغذاء المتنوع والمغذي للعوائل الضعيفة والفقيرة المتأثرة:		
الهدف ١ الداللي ١	نسبة الأشخاص الضعفاء المؤهلين الذين يستفيدون من نشاطات البرنامج.	خط الأساس:	هدف المؤشر الموضوعي ٢٠١٧ ٣٥٧,٠٠٠٠
			هدف المؤشر الموضوعي ٢٠١٨ ٣٥٣,٠٠٠٠
		٧٠,٨٧٧	

أ. مكون الوجو				ب. مكون الاستجابة			
المخرجات		مؤشرات المخرج		الهدف الداللي للعام ٢٠١٧		الهدف الداللي للعام ٢٠١٨	
المخرجات	مؤشرات المخرج	الهدف الداللي للعام ٢٠١٧	الهدف الداللي للعام ٢٠١٨	ميزانية البرنامج / الشباب لـ ٢٠١٧	ميزانية البرنامج / الشباب لـ ٢٠١٨	ميزانية البرنامج / الشباب لـ ٢٠١٧	ميزانية البرنامج / الشباب لـ ٢٠١٨
١.١ موعة غذائية من خلال قسائم صرف الغذاء قدمت إلى اللاجئين الأكثر ضعفاً	عدد المستفيدين بالنس والزوج ممن يتلقون مساعدات غذائية كـ % من المخطط له.	٧٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٣١,٧٨٠,٠٠٠	١٧,٤٣٤,٠٠٠	-	-
١.٢ نشاطات التغذية بالمدارس: يند في الوحدات المدرسية الضعيفة إلى أطفال كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية في المحافظات التي تشهد أعلى تركيز من اللاجئين.	عدد أطفال المدارس الابتدائية ممن تلقوا المساعدات ، ممتثلين بالنوع والجنسية (معمرون مقابل سوربون) كـ % من المخطط له.	٣٧,٠٠٠	٢٥,٠٥٠	٣,١١٧,٥٦٣	٦,٠٧٨,١٠٣	-	-
١.٣ وحدات ساعية.	عدد أطفال المدارس الابتدائية ممن تلقوا المساعدات ، ممتثلين بالنوع والجنسية (معمرون مقابل سوربون) كـ % من المخطط له.	٠	٣٢,٥٠٠	-	٣,٠١٠,٠٥١	-	-
	إجمالي المخرجات	٣٤,٨٩٧,٥٦٣	٣٦,٥١٢,١٥٤	٣٤,٨٩٧,٥٦٣	٣٦,٥١٢,١٥٤	٧٠٨	٧٠٨
١٤. نشاطات توعية تغذوية تتفهم / تراعي مطالب النسوة الحوامل والمرضعات.							
الاجمالي المخرجات		٤,٠٣٩,٤٥٣	١٢,٠٠٠	٤,٠٣٩,٤٥٣	٣,٢٣٦,٩٩٥	-	-
الاجمالي المخرجات		٤,٠٣٩,٤٥٣	١٢,٠٠٠	٤,٠٣٩,٤٥٣	٣,٢٣٦,٩٩٥	-	-

متطلبات القطاع المالي لكل منظمة

الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٨			الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٧			الوكالة/ المنظمة
الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	
٢٩.٨٧٤.١٤٩	٣.٣٦١.٩٩٥	٢٦.٥١٢.١٥٤	٢٨.٩٣٧.٠١٥	٤.٠٣٩.٤٥٣	٢٤.٨٩٧.٥٦٢	برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة
٢٩.٨٧٤.١٤٩	٣.٣٦١.٩٩٥	٢٦.٥١٢.١٥٤	٢٨.٩٣٧.٠١٥	٤.٠٣٩.٤٥٣	٢٤.٨٩٧.٥٦٢	إجمالي المتطلبات





التعليم

جدول استجابة المجموعة العاملة في قطاع التعليم



المنظمات الرئيسية	المفوضية، يونيسف
الشركاء المطالبون	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، هيئة الإغاثة الكاثوليكية، مؤسسة فرد، هيئة انقاذ الطفولة، بلان الدولية، خدمات كنيسة سانت أندروز التعليمية
شركاء آخرون	وزارة التربية والتعليم بمصر وزارة التعليم العالي بمصر وزارة الشاب والرياضة بمصر
الأهداف	١- زيادة وصول الأطفال والشباب إلى التعليم ٢- تحسين نوعية التعليم الرسمي وغير الرسمي ضمن بيئة تمكينية. ٣- تعزيز قدرة نظام التعليم في توفير استجابة منسقة وقائمة على الأدلة وفي توقيت مناسب
معامل النوع الاجتماعي	٢٥
المتطلبات المالية	٢٠١٧
المتطلبات المالية للجوء	USD ١٣,٠٥٦,٨٦٨
المتطلبات المالية للسمود	USD ٨,٠٥٤,٠٠٠
المالية للخطة (3RP)	USD ٢١,١١٠,٨٦٨
	٢٠١٨
	USD ٩,٩١٠,٢٥٠
	USD ٧,٥٢٨,٠٠٠
	USD ١٧,٤٣٨,٢٥٠

إنجازات القطاع (أكتوبر ٢٠١٦)



الوضع الحالي

لتواصل الحكومة المصرية منح أبناء اللاجئين السوريين الحق الكامل في الوصول للتعليم الحكومي على قدم المساواة مع حاملي الجنسية المصرية. وتمتد هذه الامتيازات لجميع مراحل دورة التعليم، بما في ذلك الوصول إلى المدارس المهنية والتقنية، وكذلك مؤسسات التعليم العالي. وبحسب وزارة التربية والتعليم، فإن ما يقرب من ٣٧٠٠٠ من الطلاب السوريين، سواء المسجلين أو غير المسجلين لدى المفوضية، ملتحقون بالمدارس الحكومية المصرية للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦، بالإضافة إلى ٤٣٠٠ طالب لاجئ مسجلين في الجامعات الحكومية المصرية ومعاهد التعليم العالي.

وبسبب الوضع الاقتصادي الحالي في البلاد، فإن موارد كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي تنضب، وبالتالي قد يشكل ذلك تحدياً من ناحية الحفاظ على هذا المستوى من المساعدة للأطفال والشباب اللاجئين الملتحقين بنظام التعليم العام دون دعم من شركاء الخطة والمانحين. وللحفاظ على فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي العام للاجئين في مصر، ستحتاج الحكومة إلى موارد إضافية لكل من التعليم الابتدائي والتعليم العالي.

وفي حين تم إحراز تقدم كبير في تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، لا تزال هناك بعض العقبات المتعلقة بالوصول إلى التعليم والحصول على مستوى تعليمي جيد. وتبقى تحديات رئيسية أخرى بشهادة اللاجئين والمجتمعات المتأثرة، خاصة التحديات التي تواجه النساء والفتيات مثل: اكتظاظ الفصول، وبُعد المسافة إلى المدارس المتاحة، والموارد المستنفذة، وصعوبة التكيف مع اللهجة المصرية، وافتقار اللاجئين من الشباب والأولاد المعرضين للخطر إلى مشاركة ودعم الأخصائيين الاجتماعيين، فضلاً عن العقاب البدني.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تمكن شركاء خطة (3RP) من الوصول بنجاح إلى المدارس الحكومية من خلال دعم الحكومة في بناء فصول دراسية إضافية، وتجديد وإعادة تأهيل المدارس، وتوفير المواد والمستلزمات التعليمية المختلفة، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحسين نوعية التعليم، قدم شركاء الخطة مختلف الدورات التدريبية للمعلمين بهدف تعزيز المهارات التربوية لوزارة التربية والتعليم ومعلمي المدارس المجتمعية.

ويواصل قطاع التعليم العمل مع وزارة التربية والتعليم والشركاء المصريين الآخرين على ضمان التحاق الأولاد والفتيات اللاجئين ممن انتهت صلاحية تصاريح إقامات أسرهم بالمدارس في أقرب وقت ممكن. ولمعالجة هذا الشأن المقلق، فإن شركاء القطاع، وبقيادة المفوضية، يواصلون جهودهم مع الجهات المعنية لضمان الحد الأدنى من الخدمات التعليمية. ولتحقيق المساواة في الحصول على التعليم للبنات والبنين الأكثر ضعفاً، فإن شركاء خطة (3RP) يدعمون المدارس الحكومية لتعزيز قدراتها على الاستجابة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برنامج طموح لإيدماج. وسيتم تنفيذ هذا النموذج وإدراجه في المدارس المصرية الحكومية لإدماج هذه الشريحة من الأولاد والفتيات اللاجئين الضعفاء في نظام التعليم العام بأسعار معقولة وبطريقة أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، سيتم دعم الفتيات والأولاد السوريين من ذوي الإعاقة للوصول إلى المدارس العامة القريبة من أماكن سكنهم، وكذلك المدارس الخاصة المتخصصة التي تلبى الاحتياجات التعليمية والرعاية. ويتلقى هؤلاء الأطفال المنح التعليمية الخاصة لتغطية الرسوم المدرسية والانتقال وغيرها من الخدمات المتخصصة.

وتشترط وزارة التعليم العالي للقبول في الكليات والجامعات التابعة لها الحصول على شهادات اجتياز مرحلة الثانوية (العامة)، والتي غالباً ما يصعب على اللاجئين الذين فروا من سوريا توفيرها. لكن الحكومة المصرية تقبل "الدبلومات" السورية بغض النظر عن عام إصدارها أو الحصول عليها، بشرط أن يتم دفع غرامة عند التسجيل للالتحاق في الجامعات. واعتباراً من أول يناير عام ٢٠١٦، أصدر وزير التعليم العالي رسوماً ينص على أن اللاجئين السوريين الذين حصلوا على شهادات الثانوية العامة من المدارس العامة المصرية سيتم منحهم الفرصة للتقدم للجامعات على قدم المساواة مع أقرانهم المصريين.

جدول سكاني

٢٠١٨		٢٠١٧			
المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	التقسيم حسب النوع	المجموعة السكانية
٢٤,٤٠٠	٢٤,٤٠٠	٢٤,٩٠٠	٢٤,٩٠٠	رجال	اللاجئون السوريون
٢٣,١٠٠	٢٣,١٠٠	٢٣,٣٠٠	٢٣,٣٠٠	نساء	
٦,٦٠٩	٣١,٥٠٠	٨,١٠٩	٣٢,٨٠٠	أولاد	
٦,٢٥٤	٣١,٠٠٠	٧,٢٥٤	٢٣,٠٠٠	بنات	
٥٤,٢٦٦	١١٠,٠٠٠	٥٩,٧٠٣	١١٣,٠٠٠	الإجمالي الفرعي	
٧٥٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	رجال	أفراد المجتمعات المتأثرة
٧٥٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	نساء	
١,٠٠٠	٣٣,٧٦٣	٧٠٠	٣٣,٧٦٣	أولاد	
١,٠٠٠	٣٥,٣٢١	٧٠٠	٣٥,٣٢١	بنات	
٢,٠٠٢,٠٠٠	٣,٤٦٩,٠٨٤	١,٢٠٠,٦٠٠	٣,٢٦٩,٠٨٤	الإجمالي الفرعي	
٢,٠٥٦,٢٦٦	٣,٥٧٩,٠٨٤	١,٢٦٠,٣٠٣	٣,٣٨٢,٠٨٤	الإجمالي الكلي	

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

أجرت المفوضية في ديسمبر ٢٠١٥، بالاشتراك مع هيئة إنقاذ الطفولة الدولية ومؤسسة فرد، مسحاً عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وشملت هذه الدراسة أكثر من ٢٢٠٠٠ أسرة معيشية لاجئة لديها أطفال في سن المدرسة، وجرى التعرف على الأسباب الجذرية لعدم ذهاب صغار اللاجئين إلى المدرسة أو تسربهم منها في وقت مبكر. وتشير النتائج التي توصل إليها كل من استطلاعات الرأي إلى أن ١٢ إلى ١٤ ٪ من الأطفال اللاجئين السوريين لم يلتحقوا أو حضروا في صفوف المدرسة سوى ثلاث مرات في الأسبوع بسبب الفقر العام، وعمالة الأطفال أو اكتظاظ الفصول الدراسية في المدارس العامة. ونتيجة لذلك، أنشأ السوريون مراكز مجتمعية للتعليم، حيث يتلقى ما يقرب من ٧٠٠٠ من الأولاد والفتيات اللاجئين التعليم. وتوظف هذه المراكز ميات المدرسين اللاجئين الذين لولا تلك الفرصة لما وجدوا مورد رزق في مكان آخر، كما يستفيد الأطفال الذين يحضرون لهذه المراكز أيضاً من الخدمات الأخرى، مثل الدعم النفسي والاجتماعي.

وبالنظر إلى التحديات المذكورة أعلاه في المدارس العامة، سيواصل شركاء الخطة (3RP) دعم وزارة التربية والتعليم في التعامل مع الضغوط الإضافية، مع التدخلات التي تستهدف كلاً من الأطفال السوريين وكذلك المصريين. كما سيتم تصميم وطباعة كتب المناهج للتعليم الأساسي للصفوف ١-٣ لتعزيز مستويات محو الأمية وتعليم الحساب للأطفال في مدارس مختارة. وسوف يزيد شركاء الخطة من الجهود الرامية إلى تحديد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة وتزويدهم بالخدمات التعليمية التي تتناسب مع احتياجاتهم حسب موقعهم الجغرافي في جميع أنحاء مصر. يذكر أنه خلال مناقشات مجموعات النقاش المركز التي عقدت في عام ٢٠١٦، كان التعليم من بين أهم الأولويات لمجتمعات اللاجئين.

الاتجاهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

سوف يستمر شركاء الخطة الإقليمية (3RP) في دعوة وزارة التربية والتعليم لاعتماد وتعميم الممارسات المثلى، والنماذج، والاتجاهات التي ثبت نجاحها، مع التركيز على الإصلاح القائم في المدارس والتعليم الشامل بهدف تسهيل الإدماج العادل للاجئين في النظام المدرسي الحكومي. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تقوية قدرات المدارس الحكومية في المناطق التي تتمتع بأعلى كثافة من اللاجئين السوريين، وتوظيف برنامج التطوير المهني الشامل للمعلمين، وتحسين قدرات العاملين في المدرسة والعمل مع الأطفال السوريين، وسيدعم البرنامج الإصلاح التعليمي ويدفع الفرص المتاحة لتحسين العملية التعليمية في المناطق المستهدفة. وسيتم تنفيذ الاستجابة بالشراكة مع السلطات الوطنية والمحلية، مع توسيع وتعزيز قدرة نظام التعليم الوطني الحالي. وتهدف جميع هذه الأنشطة إلى إفادة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لتعزيز التعايش والمزايا التنموية الطويلة الأمد على المستوى الوطني.

وسوف يستمر الطلاب اللاجئين في الحصول على منح التعليم، وتسجيل وإثبات الحضور المنتظم. وسوف تسهم هذه المنحة في تغطية الرسوم المدرسية، والزي المدرسي والكتب والقرطاسية والنقل لتسهيل تعلمهم. ويتم توزيع منحة التعليم وفقاً للعام الدراسي، وحسب نوع المدرسة والمرحلة والصف الدراسي. وسوف يتم تحديد الأطفال ذوي الاحتياجات الإضافية والمتسربين من التعليم لدعمهم بدروس إضافية وتسريع وتيرة برامج التعلم. ومن أجل توفير الدعم الكافي للأطفال من العائلات الفقيرة من غير القادرين على تحمل دفع الرسوم المدرسية الخاصة رغم تلقيهم منحا نقديا، فسوف يحصلون على دعم إضافي (بين \$ ٥٠ - ١٤٧ دولار أمريكي)، لكل حالة على حدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير محو أمية الكبار ودروس حساب للأسر السورية لمساعدتهم في التعلم مدى الحياة ومساعدتهم على دعم تعليم أبنائهم.

وسوف يواصل شركاء الخطة الإقليمية (3RP) دعم المدارس المجتمعية السورية في مدن السادس من أكتوبر، وبرج العرب، والعاشر من رمضان والعبور، حيث يوجد ما يقرب من ٩,٠٠٠ من الفتيات والأولاد السوريين يحضرون فصول تقوية غير رسمية. وهؤلاء الأطفال مسجلون رسمياً في المدارس الحكومية المحلية، وسيؤدون الامتحانات الوطنية جنباً إلى جنب مع نظرائهم من الطلاب المصريين. ومع ذلك، يكون حضورهم اليومي في المدرسة المجتمعية حيث يتم تعليمهم المنهج المصري من قبل معلمين سوريين. ويتيح هذا النهج المبتكر للطلاب السوريين فرصة التعلم في بيئة آمنة ومألوفة ثقافياً، ويمكنهم الحصول على شهادات إتمام الدراسة في حال اجتيازهم الامتحانات العامة. وستهدف التدخلات لزيادة جودة وقدره هذه المدارس المجتمعية، من خلال تمكين المعلمين وإدارة التدريب. كما سيتم طرح نظم قوية لرصد كل من التحصيل العلمي والتطوير المهني للمعلمين من أجل التكيف والاستجابة للاحتياجات المتطورة والمستجدة.

وسوف يقدم شركاء الخطة خدمة تعليمية شاملة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، وكذلك برامج تعليمية حسب الطلب، مع تحقيق أقصى قدر من الحماية لهؤلاء الأطفال وتمكينهم ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، وإعدادهم لسوق العمل.

ويعمل شركاء قطاع التعليم في الخطة الإقليمية (3RP) بشكل وثيق جداً مع قطاع الحماية، بما في ذلك الشركاء في قطاعات الحماية المجتمعية وحماية الطفل والصحة العامة وقطاع سبل كسب العيش أيضاً. وجاري تنفيذ برنامج التغذية في المدارس الحكومية حالياً في أكثر من ١٠٠ مدرسة حكومية، وسيتم تنفيذه أيضاً عبر مشروع «التعليم من أجل التوظيف» في مجال التدريب التقني والمهني بالاشتراك مع وزارة التعليم الفني ووزارة التربية والتعليم. وقد استفاد منه عدد كبير من اللاجئين من الشباب الذكور، وكذلك النساء اللواتي يسعين للتحاق بسوق العمل.

إطار المساواة

سوف يستمر شركاء قطاع التعليم في العمل مع وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي وتعزيز التواصل مع مجتمعات اللاجئين. حيث يعتمد شركاء قطاع التعليم نهجاً يشمل منظمات متعددة لتلبية الاحتياجات التعليمية للاجئين السوريين، في حين أنهم يتصدون في الوقت ذاته للقضايا الأساسية مثل عدم المساواة بين الجنسين، والممارسات التمييزية، والعنف في المدارس. ويواصل شركاء قطاع التعليم أيضاً توثيق الممارسات الجيدة، وكذلك تعزيز الرصد الذي تقوم به كل من المدارس الحكومية والمجتمعية لضمان تلقي الأطفال تعليماً جيداً في بيئة تعليمية آمنة. كما سيتم ترتيب زيارات للرصد المشترك وعقد اجتماعات دورية للمجتمعات في جميع أنحاء مصر مع مسؤولين من وزارة التربية على المستويين المركزي والمحلي.

وسوف يستمر شركاء قطاع التعليم في إجراء تقييمات منسقة للاحتياجات والقدرات، فضلاً عن تغطية ورصد الآثار، وضمان المتابعة الدورية والوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة المتعلقة بالمنظمات التعليمية لاستخدامها في التخطيط الاستراتيجي. وعلى صعيد مجال الرصد والتقييم وإعداد التقارير، سوف يواصل شركاء الخطة تبادل المعلومات على نحو استباقي، وتشغيل أدوات إدارة المعلومات بما في ذلك التقييم المستمر والاستجابة من قبل المجتمعات المحلية، لضمان التخطيط والبرامج القائمة على الأدلة وضمان الروابط المشتركة بين القطاعات.



جدول عرض عام لاستجابة القطاع

الهدف ١	زيادة وصول الأطفال والشباب المتأثرين من الأزمة للتعليم،	خط الأساس:	هدف المؤشر الموضوعي	هدف المؤشر الموضوعي
الهدف ١		٨٥٪	٢١٧	٢١٨
			٩٠٪	٩٣٪

أ- مكون النمو

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)		الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨		الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧		مؤشرات المخرج		المخرجات	
ميزانية المراهقين/ الشباب لـ ٢٠١٨	الإجمالي لـ ٢٠١٨	ميزانية المراهقين/ الشباب لـ ٢٠١٧	الإجمالي لـ ٢٠١٧	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧	مؤشرات المخرج	المخرجات	مؤشرات المخرج	المخرجات
١,٤٣٣,٠٠٠	٥,٣٩٠,٣٥٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٥,٣٥٠,٠٠٠	٣٣,٦٠٠	٣٥,٨٠٠	# الفتيان والفتيات (١٧-٢٣) ممن تلقوا نمطا تعليمية.	١١ (رسمي وغير رسمي) وصول شامل مضمن إل التعليم من قبل كل الأطفال والمراهقين والشباب ضمن النيات الأكثر ضعفاً بسبب الأزمات، النوع، النزاع، اللقطة السن، الفقر وقضايا حماية الطفل مثل الزواج أو عمالة الأطفال المبكرة.	# الفتيان والفتيات (١٧-٢٣) ممن تلقوا نمطا تعليمية.	١٣ برنامج دعم ضمان خدمات التعليم أثناء، وبعث بالتعاون مع العاملين بحماية الطفل، وتضمن تدريب المعلمين، تدعيم وزارة التعليم تأسيس وفرض عمليات جمع العقاب البدني في المدارس؛ معالجة التمر والعنف بين الأطفال ووثيقة تحديد ورعاية الخدمات المتخصصة للأطفال المعرضين لخطر العنف. بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي
٢٥٠,٠٠٠	١,٣٣٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠	٨	١٠	# المدارس الحكومية والمجموعة للمجموعة بآليات حماية الطفل لمنع ومواجهة العنف.	١٣ صندوق جهود المتابعة لدعم منع التعليم الأعلى، مع أخذ اعتبارات الحماية في الحسبان.	# المدارس الحكومية التي جرى إعادة تأهيلها أو تطورها.	١٤ حصلت القدرات المادة للمدارس العامة والمجموعة بناء وإعادة تأهيل وبناء المرافق التعليمية وأماكن التعلم فضلا عن توفير مرافق تراخي الفوائد بين الجنسين.
-	٢٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٥٠٠	٦٠٠	# الشباب والمراهقون المستفيدون من دروس اللقطة.		# المدارس التي تستفيد مراقب المياه البرية للفوائد بين الجنسين.	
٢,٠٨٠,٠٠٠	٧,٣٦٠,٣٥٠	٣,٠٣٠,٠٠٠	٨,٣٤٠,٠٠٠	٨٥٠	١,٠٠٠	# الشباب والمراهقون المستفيدون من دروس اللقطة.		# أماكن التعلم (المبادرات الجماعية التي تدعم تلبية الاحتياجات خارج المدرسة. (OOSC)	
ب- مكون الاستجابة									
المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)		الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨		الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧		مؤشرات المخرج		المخرجات	
ميزانية المراهقون/ الشباب لـ ٢٠١٨	الإجمالي لـ ٢٠١٨	ميزانية المراهقون/ الشباب لـ ٢٠١٧	الإجمالي لـ ٢٠١٧	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧	مؤشرات المخرج	المخرجات	مؤشرات المخرج	المخرجات
١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٦٣٣,٥٦٦	٥٠	٧٠	# المدارس الحكومية التي جرى إعادة تأهيلها أو تطورها.	١٣ ترتيب الأولويات لامتداد المراهقين في التعليم المهني النظامي وغير النظامي والتدريب، بما يتماشى مع السياسات الوطنية واستراتيجيات تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لمرص الترتيب والتوظيف.	# المدارس التي تستفيد مراقب المياه البرية للفوائد بين الجنسين.	١٤ حصلت القدرات المادة للمدارس العامة والمجموعة بناء وإعادة تأهيل وبناء المرافق التعليمية وأماكن التعلم فضلا عن توفير مرافق تراخي الفوائد بين الجنسين.
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٩٠٠	# الشباب (٢٠-١٥ سنة) المستجدين في التعليم الفني والمهني الرسمي وغير الرسمي.		# أماكن التعلم (المبادرات الجماعية التي تدعم تلبية الاحتياجات خارج المدرسة. (OOSC)	
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٣,٩٨٣,٥٦٦						

الهدف ٢	تصميم نوعية التعليم الرسمي وغير الرسمي ضمن بيئة تمكينية	خط الأساس:	هدف المؤشر الموضوعي ٢٠١٧ ٧٠٪	هدف المؤشر الموضوعي ٢٠١٨ ٨٠٪
الهدف ٢ الداللي ٢	# و % الطلاب والدارس والعامون بالتعليم في المناطق المتأثرة التي يجري دعمها.	٥٠٪		

١. مكون الجؤ

المطلبات المبرائة (الدولار الأمريكى)		الهدف الداللي للعام ٢٠١٨		الهدف الداللي للعام ٢٠١٧		مؤشرات المخرج	المخرجات
ميزانية المراهقين / الشباب لـ ٢٠١٨	الإجمالي لـ ٢٠١٨	ميزانية المراهقين / الشباب ٢٠١٧	الإجمالي لـ ٢٠١٧	٢٠٠٠	٢٠٥٠		
-	١,٨٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠	٣٥٠	# موظفو التعليم والعامون الذين تدربوا # الأطفال (١٧٥) سنوات) ممن استفادوا من نشاطات مهارات الحياة في الأقاليم الرسمية. # الأطفال (١٧٥) سنوات) ممن استفادوا من نشاطات مهارات الحياة في الأقاليم غير الرسمية.	٢١ توفير التطوير المهني المعظمين والميسرين والعامين في المدرسة. وقد يصمم على المنهجيات الرواقية والتفاعلية التي تركز على الطفل. ٢٢ استفاد الأطفال والشباب والمراهقون من تعليم المهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية.
١١٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٥٦,٠٠٠	٨,٣٠٠	٨,٦٠٠		
١١٠,٠٠٠	١,٤٩٣,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٦٥٦,٠٠٠	إجمالي المطلبات المبرائة على مستوى المخرج			

ب- مكون الاستجابة

القطاعات الميزانية (السلول الأمريكي)		مؤشرات المخرج		المخرجات			
ميزانية المرفقين / الشباب ل ٢٠١٨	الإجمالي ٢٠١٨	ميزانية المرفقين / الشباب ل ٢٠١٧	الإجمالي ٢٠١٧	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧		
-	٢,٣٠٠,٢٥٠	-	٢,٧٥٠,٤٣٤	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	# الشباب (١٧٠٥ سنوات) ممن استلموا مواد تعليمية # الشباب (٢٤-١٨ سنوات) ممن استلموا مواد تعليمية # الأطفال ممن استلموا حجابات مدرسية (٥٠١٧-٥ سنوات)	٢٣ شراء ووزع الكتب المدرسية والمواد التعليمية والتعلم والواجب المدرسية (الكتاب المدرسية، و «المدرسة في صندوق»).
-	٣٥٠,٤٠٠	-	٤٥٠,٠٠٠	٥٠	٥٠	# الهياكل والتعاون مجال التعليم ممن تدروا على تطوير المناهج. # الوزارات التقنية التي عقدت موظفي وزارة التربية والتعليم.	٢٤ تحسين وتطوير المواد التدريسية للمعلمين.
-	٥١٠,٠٠٠	-	٥١٠,٠٠٠	٨٠	٦٠	# موظفو التعليم والمعلمون الذين تسلموا مصادر ومعدات تعليمية # موظفو التعليم والمعلمون الذين تسلموا مصادر ومعدات تعليمية وكتيبات إرشاد وتوجيه.	# مصادر وحوافز توفير الدعم إلى المعلمين.
-	٣,٩٠٠,٠٠٠	-	٣,٩١٣,٥٦١	٤٠٠	٤٠٠		

إجمالي القطاعات الميزانية على مستوى المخرج

متطلبات القطاع المالي لكل منظمة

الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٨			الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٧			الوكالة/ المنظمة
الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	
٥,٥٣٨,٠٠٠	٣,٤١٨,٠٠٠	٢,١٢٠,٠٠٠	٦,١٢٤,٠٠٠	٣,٦٢٤,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	يونسف
٤٥١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٥١,٠٠٠	٤٢٨,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٢٨,٠٠٠	مؤسسة فرد
٨٥٩,١٢٥	٤٠٠,٠٠٠	٤٥٩,١٢٥	٢,٩٧٠,٠٠٠	٣٩٠,٠٠٠	٢,٥٨٠,٠٠٠	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
١,٧٧٠,١٢٥	١,٣٤٠,٠٠٠	٤٣٠,١٢٤	٢,٢٤٢,٠٠٠	١,٥٤٠,٠٠٠	٧٠٢,٠٠٠	هيئة انقاذ الطفولة
٨,٨٢٠,٠٠٠	٢,٢٧٠,٠٠٠	٦,٥٥٠,٠٠٠	٩,٣٤٦,٨٦٨	٢,٤٠٠,٠٠٠	٦,٩٤٦,٨٦٨	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٧,٤٣٨,٢٥٠	٧,٥٢٨,٠٠٠	٩,٩١٠,٢٥٠	٢١,١١٠,٨٦٨	٨,٠٥٤,٠٠٠	١٣,٠٥٦,٨٦٨	الإجمالي





قطاع الصحة

جدول استجابة المجموعة العاملة في قطاع الصحة

المنظمات الرئيسية	ترأسه المفوضية ويشارك في رئاسته منظمة الصحة العالمية.
الشركاء المطالبون	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الصحة العالمية، يونيسف، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، Pathfinder، هيئة إنقاذ الطفولة.
شركاء آخرون	وزارة الصحة، اتحاد الأطباء العرب، كاريتاس، جمعية مصطفي محمود، هيئة تر دي زوم مصر، منظمة أطباء العالم، إيبسكو، كبر.
الأهداف	١- تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية الشاملة وجيدة المستوى للاجئين السوريين والجنابيات المتأثرة في مصر. ٢- تحسين المساعدة المنقذة للحياة عبر الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الضرورية للاجئين السوريين في مصر. ٣- دعم قدرات خدمات العناية الصحية الوطنية لتزويد الرعاية الصحية جيدة المستوى وغير التمييزية في المحافظات الأكثر تأثراً. ٤- تقوية الاستجابة الصحية مجتمعية الأساس.
معامل النوع الاجتماعي	٢٥
المتطلبات المالية	٢٠١٧ ٢٠١٨
المتطلبات المالية للجوء	USD ٧,٩٦١,٠٠٠ USD ٨,٦٢٢,٥٠٠
المتطلبات المالية للصمود	USD ٧,٠٠٠,٣٦٨ USD ٦,٨٥٥,٣٦٨
إجمالي المتطلبات المالية للخطة (3RP)	USD ١٥,٤٧٧,٨٦٨ USD ١٤,٩٦١,٣٦٨

إنجازات القطاع (أكتوبر ٢٠١٦)

الاستجابة المخطط لها قبل نهاية العام ■ مجمل من تلقوا مساعدات

٢٩٥ ٩٥%

٢٨١ موظف تم تدريبهم لتقديم الخدمات الصحية

٥٣٠ ٢٩٣%

١,٥٥٤ مقدمي خدمات صحية أولية تم تدريبهم

١٣٦ ٨٢%

١١٢ وحدة رعاية صحية أولية تم تطويرها

٤٠,٠٠٠ ٨٨%

٣٥,٠٦٧ حالة تم إحالتها للرعاية المتخصصة

٥,٠٠٠ ٩٨%

٤,٨٩٦ متلقي لعلاج الأمراض المزمنة

١٠٠,٠٠٠ ٨٠%

٧٩,٦١٥ إستشارة طبية (رعاية أولية و أمراض مزمنة)

الوضع الحالي

في عام ٢٠١٦، استمر قطاع الصحة في دعم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة من خلال عدد من الشركاء والمنظمات غير الحكومية والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة المصرية.

يعتبر نظام الرعاية الصحية في مصر نظاماً مركباً إلى حد ما، حيث تشترك عدة هيئات في إدارة وتمويل وتوفير الرعاية. وتظل وزارة الصحة والسكان هي المسؤولة عن الصحة العامة والسياسة السكانية، فضلاً عن توفير الخدمات الصحية العامة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التغطية الشاملة بما يقرب من نصف مجموع النفقات الصحية للمصريين، فإن المرضى يدفعون نصف التكلفة في مرحلة ما من الخدمة المقدمة في المرافق العامة والخاصة.

وتمر مصر بمرحلة من التحول الديمغرافي والصحي الذي يؤثر على كل من حجم السكان والحالة الصحية لهم، والتي تتميز بخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال بسبب الإسهال والأمراض القابلة للتحصين والوقاية منها والتهاجات الجهاز التنفسي، وزيادة في الأمراض غير المعدية. وعلى الرغم من توفر مجموعة واسعة من سبل الرعاية الصحية الأولية والخدمات التابعة لوزارة الصحة، فإن معظم الأمراض غير المعدية يجري علاجها على مستوى المستشفيات والمختصين (العيادات الخارجية / الداخلية)، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات الرعاية الصحية.

وبعد صدور المرسوم الرئاسي في سبتمبر ٢٠١٢، الذي يوصي بتمكين وصول السوريين إلى الخدمات الصحية، أصبح يوسع جميع اللاجئين السوريين الوصول حالياً إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية العامة. ويمكن ذلك اللاجئين السوريين من الحصول على فرص متساوية في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بتكاليف مماثلة لسكان مصر.

وحتى أغسطس من العام ٢٠١٦، حسبما ذكر الشركاء في مجال الصحة، فقد تم تقديم ٦١٨٦٢ استشارة متعلقة بالرعاية الصحية الأولية للنساء والفتيات والأولاد والرجال، بما في ذلك ٤٨٦٩ استشارة بشأن الأمراض غير المعدية و ٢٠١٤ بشأن الصحة النفسية في مرافق شريكة معتمدة. كما تم دعم وصول ٣٠,٣٠٤ شخص إلى الرعاية الصحية الثانوية و / أو الشاملة. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل ما مجموعه ٦٤٦ استشارة سابقة للولادة و ٦٠٤ ولادة حتى الآن في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٩٨٠٩ طفلاً سورياً تحت سن الخامسة خدمات التطعيم ومراقبة النمو الروتينية.

ويتحمل المصريون ٧٠٪ من تكلفة خدمات الإحالة للرعاية الصحية الثانوية والثالثية، ويعتبر ذلك عبئاً مرتفع التكلفة. وينطبق الأمر نفسه على غير المصريين لأنهم أيضاً ليسوا طرفاً في التمويل الحكومي الإضافي الذي يتم توفيره للمواطنين من خلال التأمين. ولتغطية هذه الثغرات، تدعم المفوضية توفير خدمات الرعاية الصحية الثانوية والمنقذة للحياة الأساسية، بما في ذلك حالات الطوارئ الشديدة الخطورة. ومنذ بداية عام ٢٠١٦، اعتمدت المفوضية نهج الإحالة الاستراتيجي لضمان توفير الرعاية والإحالة الصحية الثانوية والمنقذة للحياة للاجئين السوريين من خلال شبكة من المرافق، بما في ذلك المستشفيات والصيدليات والمختبرات لضمان خدمة أكثر فعالية من حيث التكلفة. وعلاوة على ذلك، دعمت الحصول على الخدمات الطبية المتخصصة للاجئين ذوي الاحتياجات المعقدة أو الحادة، مثل مرضى السرطان والأمراض المزمنة ورعاية الفشل الكلوي. ويتم تحديد هذه الحالات من قبل لجنة متخصصة.

وفي عام ٢٠١٦، بدأت المفوضية وشركاؤها برنامج الرعاية المنزلية، حيث يقوم ٢٤ متطوعاً سورياً مدرباً بتوفير الرعاية في مرحلة المتابعة بعد الخروج من المستشفى. وقد واصل كل من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لعب دور رئيسي في دعم جهود التوعية لرفع مستوى الوعي بين الأسر السورية فيما يتعلق بالوصول إلى مرافق الرعاية الصحية العامة في المناطق المستهدفة، مع التركيز بشكل خاص على خدمات الرعاية الصحية الشاملة لصحة الأم والطفل. وقد تم تدريب مائتين من العاملين في مجال الصحة المجتمعية السوريين لتنفيذ هذا الرفع للوعي الصحي.



جدول سكاني

٢٠١٨		٢٠١٧			
المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	المجموعة السكانية المُستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	التقسيم حسب النوع	المجموعة السكانية
٣١,٥٠٠	٣١,٥٠٠	٣٢,٨٠٠	٣٢,٨٠٠	رجال	اللاجئون السوريون
٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	نساء	
٢٤,٤٠٠	٢٤,٤٠٠	٢٤,٩٠٠	٢٤,٩٠٠	أولاد	
٢٣,١٠٠	٢٣,١٠٠	٢٣,٣٠٠	٢٣,٣٠٠	بنات	
١١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	الإجمالي الفرعي	
١٨٢,٧٣٣	٦٠٩,١١٠	١٨٢,٧٣٣	٦٠٩,١١٠	رجال	أفراد المجتمعات المتأثرة
١٨١,٢٠٥	٥٦٩,٣٩٢	١٨١,٢٠٥	٥٦٩,٣٩٢	نساء	
٢٥٣,٩٧٦	٢٥٣,٩٧٦	٢٥٣,٩٧٦	٢٥٣,٩٧٦	أولاد	
٢٥٣,١٩٦	٢٥٣,١٩٦	٢٥٣,١٩٦	٢٥٣,١٩٦	بنات	
٨٧١,١٠٩	١,٦٨٥,٦٧٤	٨٧١,١٠٩	١,٦٨٥,٦٧٤	الإجمالي الفرعي	
٩٨١,١٠٩	١,٧٩٥,٦٧٤	٩٨٤,١٠٩	١,٧٩٨,٦٧٤		الإجمالي الكلي

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

إن اللاجئين القادمين من مصر الذين يسعون إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية لديهم توقعات وتصورات مختلفة حول خدمات الرعاية الصحية، اعتماداً على ما في مخيلتهم عن أوضاع قطاع الصحة في موطنهم الأصلي.

وفي عام ٢٠١٦، أظهر المسح الخاص بالوصول إلى الرعاية الصحية والإفادة منها (HAUS)، الذي أجرته المفوضية للاجئين السوريين، أن معرفتهم بالخدمات الصحية المدعومة والمجانية المتاحة للاجئين محدودة، وأنهم كثيرو التردد على المرافق الصحية طلباً للعلاج، خاصة العلاج الباهظ التكاليف، والذي يكون علاجاً خاصاً في الغالب (نحو ٦٤ ٪ من اللاجئين). وقد أنفق ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر ما متوسطه ٧٣٥ جنيهاً مصرياً (١٠٠ دولاراً) شهرياً على الرعاية الصحية، وفقاً لأعلى الفواتير في العيادات الخاصة والمستشفيات. وتبين أيضاً أن ٣٩ ٪ من الأسر التي شملتها الدراسة تعاني من أمراض مزمنة تم الإبلاغ عنها ذاتياً، وبأني ارتفاح ضغط الدم والسكري وأمراض القلب على رأس القائمة. ومع ذلك، فإن نحو ربع البالغين الذين يعانون من أمراض مزمنة لا يستطيعون تحمل تكاليف علاج حالتهم.

وذكر ٦٠ ٪ فقط من النساء الحوامل أنهن لجأن إلى خدمات رعاية الحمل، إما بسبب التكلفة وصعوبة الانتقال، أو لعدم شعورهن بكون الرعاية السابقة للولادة أمراً هاماً. يذكر أن معدل عمليات الولادة القيصرية بين النساء السوريات مرتفع جداً، إذ يبلغ ٥٥,٦ ٪ من جميع الولادات، وهو معدل مماثل لمنيلاتهن المصريات. وقد كان معدل مضاعفات حديثات الوضع مرتفعاً، بما يقرب من ١٥,٩ ٪ من الولادات، مما يؤدي إلى دخولهن المستشفى، وهو ما يتطلب إبقاء المولود في المستشفى لمدة أسبوعين في المتوسط.

أما بالنسبة للرعاية المتخصصة، ووفقاً لتقييم أجرته منظمة الصحة العالمية خلال العام ٢٠١٦ عن احتياجات قطاع الصحة، فقد ذكر ربع الأسر التي شملتها الدراسة أن العلاج جرى في المستشفيات، الخاص منها على وجه الخصوص. أما الجراحة، فتعد السبب الرئيسي لمعاودة المستشفيات، وتعتبر الأموال الخاصة المصدر الرئيسي لتغطية نفقات العمليات الجراحية، تليها خدمة الرعاية الصحية المدعومة من المفوضية.

أما بالنسبة لصحة الطفل، وحسب استطلاع منظمة الصحة العالمية للأطفال دون سن الخامسة، فقد تبين ارتفاع معدلات التطعيم، وقد تلقى معظم الأطفال التطعيم في المرافق العامة. كما أظهرت الدراسات التي أجرتها منظمة اليونيسيف أن الغالبية العظمى من الأمهات السوريات تشاركن في حملات التطعيم الوطنية مع عدم وجود عقبات تذكر. كما أفادت الدراسة أيضاً بأن المصدر الرئيسي للمعلومات حول الحملات هو أفراد الأسرة والجيران.

الاتجاهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

يسعى قطاع الصحة لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المتأثرة بهدف عام هو: خفض معدلات المرض والوفيات بين هؤلاء السكان، وضمان قدرة جميع اللاجئين على الوصول إلى الخدمات الصحية. وسوف تسعى الاستراتيجية إلى خلق توازن بين تعزيز النظم الصحية وتقديم خدمة جيدة، ومن ثم ستركز على محورين:

أ) دعم الوصول المستدام والفعال عن طريق توفير مستوى جيد من خدمات الرعاية الصحية (الأولية، والثانوية/الثالثية الضرورية)، فيما يجري في الوقت ذاته تعزيز نشر الوعي الصحي المجتمعي.
ب) تقوية النظم الصحية الوطنية القائمة، مع تركيز أساسي على المكونات الرئيسية، ومنها: صحة الطفل والأمراض غير المعدية والصحة العقلية والصحة الإنجابية، بما في ذلك الناجين من حوادث العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي.

وستظل المحافظة على وتحسين فرص الحصول المتساوي وعدم التمييزي على الخدمات القائمة من الأولويات، وكذلك التوسع في تغطية الخدمات الصحية من خلال دعم وزارة الصحة في تنفيذ نهج صحة الأسرة في المناطق المختارة. وسيتم التعاطي مع ثغرات محددة تتعلق بالقدرة على الاستجابة لاحتياجات الصحة النفسية والأمراض غير المعدية في مرافق الرعاية الأولية ضمن نطاق أوسع من البرنامج في المناطق التي تستضيف اللاجئين.

وخلال العامين ٢٠١٧-٢٠١٨، سوف يكتف قطاع الصحة من جهوده للتأثير على سلوك اللاجئين السوريين في التماس الرعاية الصحية لتحويله إلى استفادة أكبر من المرافق الصحية العامة بدلاً من العيادات الصحية الخاصة الباهظة التكلفة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال برامج التوعية المجتمعية التي يقوم بها متطوعو صحة المجتمع السوريون وغيرهم. ويفترض أن يوفر هذا النهج أيضاً فرص كسب الرزق للمتطوعين السوريين، حيث يتم تزويدهم بحوافز صغيرة.

وللتأكد من أن المرافق الصحية العامة لديها القدرة على خدمة اللاجئين، سيدعم الشركاء وزارة الصحة لتعزيز النظام الصحي، وذلك من خلال رفع قدرات المرافق المختارة التي سوف تفيد اللاجئين والمجتمعات المحلية المحيطة بهم. ومن شأن ذلك أن يعزز الفرصة لمن هم في حاجة ضمن المجموعتين السكانييتين في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة على قدم المساواة ومع عدم التمييز.

وسوف تستمر الاستجابة التي اقترحها الشركاء في مجال الصحة للتركيز على أنشطة صحة الأم والطفل، بما في ذلك الحصول على هذه الخدمات للمراهقين. وفي تعاون وثيق مع قطاع الأمن الغذائي، سيضمن القطاع الصحي استمرار إتاحة خدمات التغذية الرئيسية للأمهات الحوامل والمرضعات والطفل متاحة.

كما ستُعطي الأولوية للسوريين محل اهتمام مفوضية اللاجئين من ذوي الإعاقة، رجالاً ونساءً، وأولاداً وفتيات، فضلاً عن الناجين من العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، في إطار استراتيجية حماية أوسع لتعزيز الاندماج المجتمعي وعدم التمييز ضدهم، وذلك لضمان الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، سيتحرى العاملون بالتنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى، لا سيما قطاع الحماية، لتحسين التنفيذ العالي الكفاءة والفعال لنظام الإحالة وكذلك المساواة في الوصول في الوقت المناسب إلى الرعاية الصحية، لا سيما بالنسبة للإدارة الصحية للناجيات من العنف القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، أو من سوء المعاملة والاستغلال.

٥ - انظر: UNHCR. 2016. Health Access and Utilization Survey Among Syrian Refugees. UNHCR: Egypt

٦ - انظر: World Health Organization. 2016. Health Needs Assessment of Syrian Refugees in Egypt. World Health Organization

٧ - انظر: UNICEF. 2015. Source of Knowledge of Syrian Refugees in Egypt About National Immunization Days Against Polio. UNICEF

إطار المساءلة

تتمحور مشاركة قطاع الصحة حول تقديم برامج جيدة على الدوام، والوقوف في موضع المساءلة أمام اللاجئين. يشارك قطاع الصحة بنشاط في التواصل مع المجتمع لفهم هموم واحتياجات اللاجئين السوريين، وتحقيق أقصى قدر من التغطية وتوفير الخدمات. يعتبر تعزيز الاستجابة الصحية المجتمعية الهدف الرئيسي في استجابة القطاع الصحي؛ من ناحية تشجيع المجتمعات والأفراد على تقديم معلومات عن مستوى رضاهم عن نوعية وفعالية الدعم الذي يحصلون عليه، وتسهيل قيامهم بذلك، مع إيلاء اهتمام خاص للنوع والسن وتنوع إبداء الملاحظات. سوف يسعى الشركاء في مجال الصحة لتوفير المساعدة الطبية المباشرة للاجئين السوريين بما يضمن آلية شكوى موثقة في أماكن عملهم والعيادات الصحية، بحيث يتمكن اللاجئون من الوصول إلى آليات آمنة وسريعة الاستجابة للتعامل مع الشكاوى.

وسوف يستمر شركاء القطاع الصحي في إجراء تقييمات منسقة للاحتياجات، فضلاً عن تغطية ورصد الآثار، لضمان متابعة دورية والوصول إلى المعلومات الطبية اللازمة للتخطيط الاستراتيجي وتحسين الممارسات. وسيظل استخدام المعلومات الصحية من قبل الشركاء، وكذلك تقييم الاحتياجات، أدوات رصد هامة لقياس مدى الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية.



جدول عرض عام لاستجابة القطاع

الهدف ١	تضمن الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية/ الأولية النوعية في المناطق المتأثرة.	خط الأساس:	هدف المؤثر الموضوعي ٢٠١٧ ١٠ مرافق صحة عامة لكل ١٠,٠٠٠ لاجيء	هدف المؤثر الموضوعي ٢٠١٨ ١٣ مرافق صحة عامة لكل ١٠,٠٠٠ لاجيء
الهدف الدلالي ١	# مرافق / مراكز الصحة الأولية المدعومة لكل ١٠,٠٠٠ لاجيء في المناطق المتأثرة.			

أ. مكون اللجوء

المعطيات الميزانية (بالدولار الأمريكي)		الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨		الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧		مؤشرات المخرج		المخرجات	
ميزانية المراهقين/ الشباب لـ ٢٠١٨	الإجمالي ٢٠١٨	ميزانية المراهقين/ الشباب لـ ٢٠١٧	الإجمالي ٢٠١٧	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧	مؤشرات المخرج	المخرجات		
-	١,٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٤٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٣٥٠	٦١,٥٠٠	# استشارات الصحة العامة أو العودة التي قدمت للنساء، الفتيان والرجال. # الأكل تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمات روتينية وخدمات مراقبة نمو. # المرضى اللذين يستفيدون من خدمات أدوية الأمراض المزمنة.	١١ توفير إستشارة طبية متخصصة في مرافق الرعاية الصحية الأولية.		
-	١,٣٠٤,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٥٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٠٠	٥,٥٠٠	# استشارات متابعة الحمل. # استشارات متابعة الحمل.	١٢ توفير إدارة للأمراض المزمنة غير المعدية.		
٣,٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠	٣,٧٠٠	# (ذكور، إناث) الشباب اللذين يستلمون خدمات واستشارات الصحة الجنسية والإنجابية. # الأشخاص اللذين يستلمون خدمات تحديد نسل.	١٣ تأمين الوصول للرعاية الصحية المتعلقة بالأطفال والشباب والصحة الجنسية والإنجابية.		
٣,٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٣٧٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٧٧٩,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠	٤,٥٠٣				

أجمالي المعطيات الميزانية على مستوى المخرج

ب- مكون الاستجابة

المطابلات الميزانية (بالدولار الأمريكي)				الهدف الدلالي للعام ٢٠١٨	الهدف الدلالي للعام ٢٠١٧	مؤشرات المخرج	المخرجات
ميزانية المراهقين / الشباب لـ ٢٠١٨	الإجمالي لـ ٢٠١٨	ميزانية المراهقين / الشباب لـ ٢٠١٧	الإجمالي لـ ٢٠١٧				
٢٢٠,٥٠٠	٦٩٢,٥٠٠	٢٢٠,٥٠٠	٦٤٢,٥٠٠	٨٢٠	٩٧٥	# التراكمي للمدرسين المشاركين في المراكز الصحية. # المتطوعون للتدريب في عيادات الشباب. # موظفو حملات التطعيم المنتهية ممن تدبروا على التعيينات المخططة	١٤ تم دعم بناء قدرات (تدريب موظفين) مراكز الرعاية الصحية الأساسية العامة في المناطق المتأثرة.
-	٨٧٥,٠٠٠	-	٨٩٠,٠٠٠	١٠٠	٩٠٠	# مراكز الصحة العامة التي جرى دعمها بهدف تطبيق النموذج المتكامل للحفاظ على الطفل وتغذيته. # الأطفال تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمات ضد مثل الأطفال خلال أيام التطعيم الوطنية. # الأطفال تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمًا وقتيًّا وخدمات مراقبة النمو.	١٠ جرى دعم تطبيق النموذج المتكامل للحفاظ على الطفل وتغذيته، وذلك في المناطق المتأثرة.
-	٨٥٠,٠٠٠	-	٨٥٠,٠٠٠	٣٧	٣٥	# مراكز الصحة التي جرى دعمها لتكامل برامج الصحة العقلية وخدمات الأمراض غير المعدية بالمناطق المتأثرة. # المواطنون الذين تلقوا تدريبًا على الصحة العقلية وخدمات الأمراض غير المعدية بالمناطق المتأثرة. # البروكولات والتعيينات التي جرى تطويرها.	١٦ تكامل الكفاءات عن وادارة الصحة العقلية والأمراض غير المعدية والخدمات الإدارية في الرعاية الصحية الأساسية.
٢٢٠,٥٠٠	٢,٢١٧,٥٠٠	٢٢٠,٥٠٠	٢,٣١٧,٥٠٠	١	١		

إجمالي المطابلات الميزانية على مستوى المخرج

الهدف ٣	تقوية نظام الرعاية الصحية الوطني.	خط الأساس:	هدف المؤثر الموضوعي ٢٠١٧ ٢٨٨	هدف المؤثر الموضوعي ٢٠١٨ ٢٨٤
الهدف الداللي ٣	# مراقب الرعاية الصحية العامة المدعومة بهدف تحسين نوعية الخدمات.	٩٥		

ب- مكون الاستجابة				
مؤشرات المخرج	الهدف الداللي للعام ٢٠١٧	الهدف الداللي للعام ٢٠١٨	الخط الأساس:	هدف المؤثر الموضوعي
المخرجات		مؤشرات المخرج	الهدف الداللي للعام ٢٠١٨	الهدف الداللي للعام ٢٠١٧
			الهدف الداللي للعام ٢٠١٨	الهدف الداللي للعام ٢٠١٧
٣٠١	توحيد قياسي وتقوية نظام معلومات الصحة.	# المراكز الصحية العامة التي دعمت بنظام المعلومات (HIS/EWAKRN/Mapping).	٣٥	٣٥
٣٠٢	دعم عيني موجه لمراقب الرعاية الصحية العامة في مناطق المتأثرة.	# المراكز الصحية العامة التي دعمت جواد ومعدات. # الموظفين المتدربون على نظام المعلومات في المراكز المختارة.	٧٥	٩٥٠,٠٠٠
٣٠٣	تزويد مراقب الصحة بخدمات نوعية محسنة	# المناطق الصحية للشباب التي دعمت جواد ومعدات. # المناطق التي تستلم المناهج والتقييمات الجديدة للعلم EPI. # مراكز الصحة العامة ذات الجودة النشطة/الفرق النشطة الفاعل. # المتدربون على نموذج الإشراف في المستوى المركزي. # المتدربون على نموذج الإشراف في المستوى المركزي. # زيادة النسبة المئوية في زيارة اللاجئ إلى المراكز المدعومة (الطلب رعاية صحية).	٧ ٧ ٦ ١٤ ١٠	٨,٠٠٠ ٢,٧٦١,٦٧٥ ٢,٥٥٥,٦٧٥ ٢٥٤,١٩٣ ١٧٨,١٩٣
٧,٠٠٠				
٣,٠٠٠				
٤,٨٦٨				
٨,٠٠٠				
٣,٠٠٠				
٤,٨٦٨				
٧,٠٠٠				

إجمالي المخططات الميزانية على مستوى المخرج

متطلبات القطاع المالي لكل منظمة

الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٨			الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٧			الوكالة / المنظمة
الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	
٩,٠١٦,٨٦٨	٢,٦١٦,٨٦٨	٦,٤٠٠,٠٠٠	٩,٢٦٦,٨٦٨	٢,٢٦٦,٨٦٨	٧,٠٠٠,٠٠٠	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١,٤٠٠,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	منظمة الصحة العالمية
٢,٠٢٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	١,٤٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	يونسيف
٨٦٠,٥٠٠	٨٢٠,٥٠٠	٤٠,٠٠٠	٨٦٠,٥٠٠	٨٣٠,٥٠٠	٣٠,٠٠٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٣٤,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٣٣٦,٥٠٠	٢٠١,٠٠٠	١٣٥,٥٠٠	هيئة انقاذ الطفولة
٣٨٢,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	المنظمة الدولية للهجرة
٩٤٨,٠٠٠	٧٠٨,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٦٣٢,٠٠٠	٤٧٢,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	منظمة باث فايندر
١٤,٩٦١,٣٦٨	٧,٠٠٠,٠٣٦٨	٧,٩٦١,٠٠٠	١٥,٤٧٧,٨٦٨	٦,٨٥٥,٣٦٨	٨,٦٢٢,٥٠٠	الإجمالي



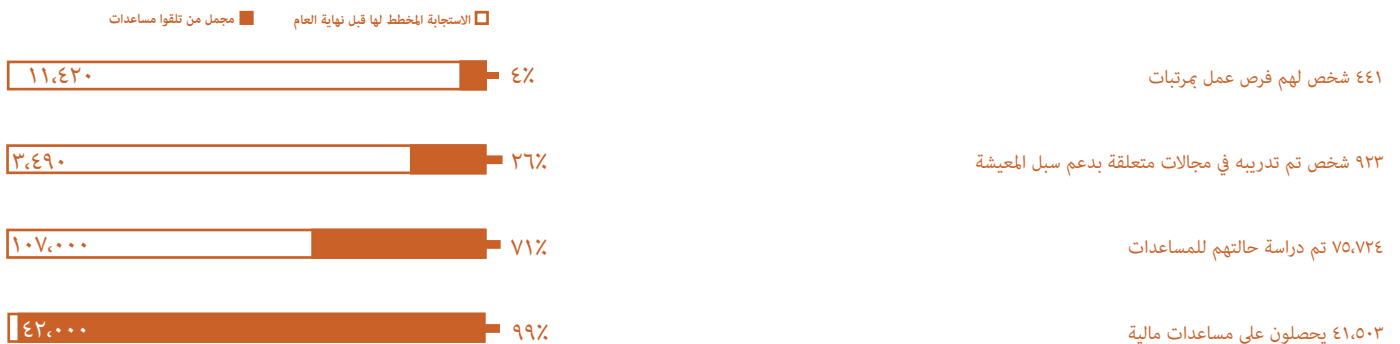
قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل العيش



المجموعة العاملة في قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل العيش

المنظمات الرئيسية	
ترأسها المفوضية، يشارك في رئاستها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عصر الصمود والمرونة)	
الشركاء المطالبون	
هيئة الإغاثة الكاثوليكية، مؤسسة فرد، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية، هابيتات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يونيدو، هيئة انقاذ الطفولة، برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة)	
شركاء آخرون	
كاريتاس مصر، بلان الدولية، الصندوق الإجتماعي للتنمية	
الأهداف	
١- توفير مساعدة في مجال الحاجات الأساسية ٢- تحسين سبل العيش المستدامة وذاتية الاعتماد. ٣- تحسين قدرة الشركاء المحليين على توفير خدمات الإعالة المستمرة وبناء جاليات مرنة صامدة.	
معامل النوع الاجتماعي	
٢٠١٧	٢٠١٨
المتطلبات المالية	
USD ٢٣,٧٢٨,٤١٠	USD ٢٢,٧٩١,٢٧٤
المتطلبات المالية للجوء	
USD ١٤,٠٤٧,١٨٩	USD ١٥,٥٧٢,٢٢٧
المتطلبات المالية للصمود	
USD ٣٧,٧٧٥,٥٩٩	USD ٣٨,٣٦٣,٥٠١
إجمالي المتطلبات المالية للخطة (3RP)	

إنجازات القطاع (أكتوبر ٢٠١٦)



الاحتياجات الأساسية وسبل العيش

الوضع الحالي

على مدى العامين الماضيين، واجهت مصر تحديات اقتصادية خطيرة، بما في ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود ما يقرب من ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه البلاد معدل بطالة بنسبة ١٢,٧ ٪، وتبلغ البطالة بين الشباب أكثر من ضعف المعدل الوطني ٣,٣ ٪، بينما بلغت معدلات البطالة بين الإناث نحو ثلاث أضعاف ما هي عليه بين الشباب الذكور.

وتستمر التحديات الاقتصادية مع التأثير السلبي على اللاجئين وملتزمي اللجوء وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة. وتشير دراسة أجرتها المفوضية عن المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اللاجئين السوريين إلى أن ٨٧ ٪ من الأسر المعيشية السورية (٩٣ ٪ من الأفراد) المسجلة لدى المفوضية غير قادرة على تحمل الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة. وفي نفس الوقت، ومع تزايد الضغوط الاقتصادية والفقر، فإن المجتمعات التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين تواجه تحديات كبيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفي عام ٢٠١٦، تم تقديم المنح النقدية غير المشروطة إلى نحو ٣٦٢٠٥ لاجئ سوري من الفئات الأشد ضعفاً. ومع ذلك، لا تزال الحاجة أكبر بكثير من التمويل المتاح، إذ لم يتم توفير المنح النقدية سوى ما نسبته ٢٥ ٪ من اللاجئين السوريين، في حين أن ٥٩ ٪ من الأسر (٦٧ ٪ من الأفراد) غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

وقد انتقلت المفوضية إلى منهجية جديدة لتقييم أوجه الضعف من أجل تقديم المنح النقدية غير المشروطة والقسايم الغذائية التي يوفرها برنامج الغذاء العالمي. ويستشرّف هذا التوجه قياساً سنوياً للظروف الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأسر المعيشية للاجئين السوريين في البلاد. وقد تمت هذه الدراسة التي تتناول الأسر المعيشية من خلال الزيارات المنزلية أو اللقاءات المكتبية، حيث تم التسجيل على جهاز كمبيوتر لوجي (تابلت) ليتم نقلها بعد ذلك إلى جهاز خادم (سيرفر) مركزي، حيث تستخدم منهجية استهداف محورها اقتصادي لتحديد الفئات الأكثر ضعفاً. ويشرف على العملية لجنة استشارية مشتركة بين المنظمات. كما تتواصل الجهود في تقديم خدمات التدريب وتطوير الأعمال المهنية للاجئين والمجتمعات المضيفة، واعتباراً من أغسطس عام ٢٠١٦، كان قد تم دعم ما مجموعه ١٢٠٩ فرداً بـ منح لبدء أعمالهم التجارية في جميع أنحاء مصر، واستفاد ٢٦٧٧ شخصاً من برامج التدريب وبناء القدرات. ويهدف شركاء الخطة الإقليمية (3RP) لتعزيز حجم وعدد المشاريع التي تهدف بدورها لتعزيز فرص كسب العيش للاجئين وأعضاء المجتمعات المحلية التي تستضيفهم، وهو ما ينعكس بالإيجاب على التماسك الاجتماعي والاستقرار داخل المجتمعات. وسوف يستمر الشركاء في الاستثمار في المجتمعات المحلية، كما سيعملون مع المؤسسات المحلية لبناء القدرة على الصمود والمساهمة في تعزيز تنمية المجتمع على المديين المتوسط والطويل.

جدول سكاني

٢٠١٨		٢٠١٧			
المجموعة السكانية المستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	المجموعة السكانية المستهدفة	مجموعات سكانية بحاجة لمساعدة	التقسيم حسب النوع	المجموعة السكانية
٣١,٥٠٠	٣١,٥٠٠	٣٢,٨٠٠	٣٢,٨٠٠	رجال	اللاجئون السوريون
٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٢٠٠	نساء	
٢٤,٤٠٠	٢٤,٤٠٠	٢٤,٩٠٠	٢٤,٩٠٠	أولاد	
٢٣,١٠٠	٢٣,١٠٠	٢٣,٣٠٠	٢٣,٣٠٠	بنات	
١١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	الإجمالي الفرعي	
١١١,٠٥٣	٤٨٠,٤٢٣	٩٤,١٧٩	٤٧٠,٤٢٣	رجال	أفراد المجتمعات المتأثرة
١١٠,٠٣٢	٤٦٧,٥٥٣	٩٣,٦٠٦	٤٥٧,٩٣٧	نساء	
٤٨,٠٣١	٢٢٣,٢٢٢	٤٠,١٨٩	٢١٨,٦٣٠	أولاد	
٤٤,٧٣٨	٢٠٧,٩١٥	٣٧,٤٣٣	٢٠٣,٦٣٨	بنات	
٣١٣,٨٥٤	١,٣٧٩,١١٣	٢٦٥,٤٠٧	١,٣٥٠,٦٢٨	الإجمالي الفرعي	
٤٢٣,٨٥٤	١,٤٨٩,١١٣	٣٧٨,٤٠٧	١,٤٦٣,٦٢٨	الإجمالي الكلي	

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

يعد العثور على وظيفة آمنة وتأمين الاحتياجات الأساسية في مصر مهمة شاقة بالنسبة لمعظم اللاجئين نظراً للمتطلبات الإدارية الواردة في التشريعات ذات الصلة بالعمل. فمن الصعب على اللاجئين (باعتبارهم أجانب) الحصول على تصاريح للعمل في مصر. وكنتيجة لذلك، يقبل هؤلاء وظائف غالباً ما تكون ذات طبيعة مرهقة واستغلالية.

أظهرت النتائج الأولية لتقييم مواطن ضعف اللاجئين في مصر (EVAR) الذي أجرته المفوضية في عام ٢٠١٦ أن الظروف المعيشية للاجئين السوريين لم تتحسن، وأن ٩٤٪ من السوريين المسجلين في المفوضية الذين جرى تقييمهم غير قادرين على تلبية الحد الأدنى من متطلبات العيش والحياة الكريمة. وقد تأثرت الأسر التي تعيلها النساء على وجه الخصوص، متضمنة ٧٢٪ من الأشد ضعفاً. وتشير النتائج أيضاً إلى أن ٦٩٪ من الذكور السوريين ممن هم في سن العمل يعملون، بينما لا يعمل سوى ٥٪ من الإناث في سن العمل. كما أشار التقييم إلى أن ٤٥٪ من الإناث في سن العمل كن يبحثن عن فرص العمل، في حين أن ٥٠٪ منهن لم يرغبن في العمل بسبب المعوقات الثقافية ضمن قضايا أخرى متصلة بالنوع الاجتماعي. وبشكل عام، لجأت ٤٨٪ من الأسر التي شملتها الدراسة لاقتراض المال اللازم أو الشراء بالدين لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتشير البيانات إلى أن معظم اللاجئين المسجلين لدى المفوضية مستضعفون من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يؤثر على مستوى الحماية والمساعدة والدعم النقدي المطلوب.

ولمنع تفاقم مواطن الضعف، تقدم المنح النقدية غير المشروطة للأسر الأكثر ضعفاً، حيث يجري تحديدهم من خلال إطار تحليلي شامل ينطوي على فحص مستويات متعددة من البيانات.

وفي المقام الأول، تستند برامج سبل العيش على نهج قائم على المناطق حيث يستهدف مجموعة من المجتمعات المضيفة التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين. وقد استقر اللاجئون في مصر في عدد قليل من المناطق الحضرية وشبه الحضرية على طول مشارف القاهرة والإسكندرية ودمياط وبعض الجيوب في جميع أنحاء منطقة دلتا النيل. وسوف تركز الأنشطة الرئيسية على تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم ونقاط الضعف لديهم في هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، فإن عنصر الصمود في هذا المجال يركز بشكل خاص على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً والفقراء على أساس خريطة الفقر في مصر، والدراسات الاقتصادية لتقييم مواطن ضعف اللاجئين في مصر التي تقودها المفوضية، وغيرها من منهجيات الاستهداف والتقييم.

الاتجاهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

سوف يستمر التركيز على توفير الاحتياجات الأساسية لدعم اللاجئين الأكثر احتياجاً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية لتحسين قدرتهم على يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع والحصول على الخدمات الأساسية بأمان وكرامة، استناداً إلى معلومات منبثقة من تقييمات مواطن الضعف. وسيتم دعم هؤلاء اللاجئين بمنح نقدية غير مشروطة، وكذلك المنح النقدية الموسمية، على أن تستكمل، عند الاقتضاء، بمنح مشروطة للتعليم وحماية الأطفال وكذلك خدمات صحة الأم والطفل. وسيتم تنسيق المساعدات النقدية على نحو وثيق مع قطاع الأمن الغذائي، لضمان دعم شامل لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين قدرات اللاجئين لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وسوف يستمر شركاء الخطة (3RP) في السعي نحو تحقيق التأزر مع البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية، فضلاً عن قطاع الحماية، ومواصلة تحسين عمليات تقييم قابلية التأثر ووسائل استهداف ورصد وتقييم التدخلات لتحقيق أقصى قدر من تأثير المساعدات النقدية.

وسوف تكون برامج سبل العيش في السنوات المقبلة شاملة ومفتوحة لجميع أفراد المجتمع من مختلف الفئات. وسيضمن هذا النهج التفاعل الاجتماعي ومنع التوترات. وبدعم من شركاء الخطة، سيجري التركيز على تنمية المهارات وزيادة الأعمال وتحسين فرص الحصول على عمل مقابل أجر. وسيركز العمل مقابل أجر على الربط بين الباحثين عن عمل وفرص العمل اللائق جنباً إلى جنب مع بناء المهارات. وسيتم تعزيز التوظيف الذاتي من خلال توفير الأصول الأساسية، ومنح الشركات، فضلاً عن خدمات تنمية الأعمال التجارية، وكذلك التركيز على ربط الأفراد ببعضهم البعض لتحسين وتوسيع شبكاتهم التي ستفيد في تنظيم المشاريع، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

وسيتم أيضاً تعزيز الدعم لقطاعات محددة، بما في ذلك الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية من خلال مجموعة تطوير سلسلة القيمة وبناء القدرات والتدريب. وسيواصل الشركاء تعزيز الاعتماد على الذات وسبل العيش المستدامة لكل من المجتمعات المحلية واللاجئين، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للفئات الأضعف من السكان مثل الأسر التي تعيلها نساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وحيثما تسنح الفرصة، فإن القطاع سيساهم أيضاً مع القطاع الخاص في تعزيز الوصول إلى بيئة عمل لائقة.

وسوف يركز شركاء الخطة خلال فترة العامين ٢٠١٧ - ٢٠١٨ على تعزيز قدرات السكان المحليين، كما سيتم دعم قدرات الحكومة المحلية والمؤسسات العامة في المناطق ذات الكثافة المرتفعة من اللاجئين لتعزيز القدرة على تحديد الاحتياجات، وتخطيط وتنفيذ التدخلات التي تتماشى مع استراتيجيات التنمية المحلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل. وسوف يركز شركاء الخطة على وجه الخصوص على دعم التحديد النمطي في المناطق الحضرية، ورفع إيرادات الحكومة المحلية والإدارة المالية، وتوفير وتحسين البنية التحتية للمجتمع المحلي والخدمات الاجتماعية به (من خلال منهج العمل مقابل النقد) واستكشاف حلول مبتكرة لمشكلة الإسكان لكل من اللاجئين والمجموعات المضيفة لهم في المجتمعات المحلية المستهدفة.

وسيتحول قطاع الأمن الغذائي أيضاً نحو برامج التكلفة والعمل المكثف، وذلك بهدف تعزيز ودعم برامج التوظيف وفرص كسب الرزق المختلفة في العامين المقبلين. وسيتم تنسيق هذه الأنشطة المخططة بشكل وثيق مع الاحتياجات الأساسية وقطاع سبل العيش، بما في ذلك التقييمات المشتركة للسوق والعملية. وسوف تركز البرامج على توفير المنح/التمويل (القروض الصغيرة) لإعادة تأهيل سلسلة الإمدادات الغذائية وتطويرها. وعلاوة على ذلك، سيتم إجراء تدريب على المطلوب من مهن وعلى الأعمال الحرة للاجئين السوريين والمصريين الضعفاء. وسيتم ربط المصريين بمدخل للحصول على التمويل الصغير و/أو المنح.

وأخيراً، فإن شركاء الخطة سيعملون معاً على دعم وترويج خلق فرص اقتصادية أفضل للاجئين والسكان المحليين. وهناك أدلة متزايدة على أن اللاجئين في مصر سيكون لهم تأثير إيجابي في توفير الأعمال والاستثمار والتنوع الثقافي في المجتمعات المحلية. وسيستمر القطاع في جهود المناصرة والدعم مع الجهات ذات الصلة، وذلك بهدف الوصول الرسمي لفرص العمل والحصول على التمويل للاجئين، وهو ما من شأنه تحسين الفرص الاقتصادية لجميع الفئات السكانية وتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وسيسعى العاملون أيضاً إلى تحقيق التأزر بين الأنشطة في القطاعات الأخرى، وخاصة التعليم والصحة، والتي يمكن أن توفر أيضاً فرصاً لتنمية المهارات وخلق فرص العمل.

١٢- مشروع ورقة بحثية صادرة عن المفوضية في مصر تتضمن تحليل بيانات تقييم مواطن ضعف اللاجئين في مصر (EVAR)، سبتمبر ٢٠١٦.

١٣- هذه هي الأسر التي تعيش على أقل من نصف الحد الأدنى للنفقات اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

١٤- تبين أن ٤.٣ في المائة من الأطفال يعملون، أي ما يعادل ١٠٠٠ من ٣٣١٣١ من الأطفال السوريين الذين شملهم الاستطلاع.

الاحتياجات الأساسية وسبل العيش

إطار المساءلة

ويمكن للمشاورات مع مجتمعات اللاجئين أن تكون عنصراً حاسماً لتلبية الاحتياجات الأساسية وسبل العيش. وسيتم التشاور مع كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية من خلال اللقاءات المجتمعية وآليات الاستجابة، كما وسيتم دمج مدخلاتها في جميع مراحل البرامج. وتمتلك المنظمات الشريكة آليات للشكوى والمراجعة لضمان معالجة شؤون المجتمع محل الاستهداف في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وسيتم توفير معلومات كافية عن تقييم (EVAR) لجميع اللاجئين، وكذلك عن آليات الإحالة المباشرة إلى القطاعات وغيرها من الخدمات لمن يحتاج لها.

ويعمل القطاع على ضمان التنسيق والمساءلة من خلال رصد وتقييم التقدم المحرز من خلال لقاءات مجموعات عمل القطاع التي ستعقد على أساس شهري. كما يتابع القطاع تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تمثل مناطق الإنتاج الرئيسية، والتي سيتم نشرها كجزء من لوحة البيانات الشهرية. وسيقوم الشركاء أيضاً بالاستفادة من منصة خط معلومات النشاط MIS Activity-Info لرصد التقدم المحرز في إطار الرصد والتقييم الشامل، بما في ذلك المعلومات المصنفة حسب النوع والجغرافيا والنتائج ذات الصلة. وإذا لزم الأمر، يمكن للمنظمات أن تعقد أيضاً لقاءات مع المجموعات الفرعية لكل قطاع بغية التركيز على بعض المخرجات، مثل تطوير سلسلة القيمة، والترجمة، والتدريب على المهارات لزيادة تنسيق أنشطتها ومراقبة وتعزيز التأزر وتحقيق التأثير المرجو.

وعلاوة على ذلك، سيعمل القطاع على تحقيق أفضل تنسيق مع الشركاء لجمع مزيد من المعلومات على مستوى النتيجة/التأثير على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كل من مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف، من خلال تقييمات فردية وأو مشتركة، ودراسات استقصائية، ونماذج التنمية المحلي. وسيتم تقاسم المعارف والمعلومات الناتجة عن إطار الرصد والتقييم مع القطاع لضمان استجابة أسرع وأكثر فعالية وتحقيق المساءلة والشفافية.



الاحتياجات الأساسية وسبل العيش

المطلبات الميزانية (بالدولار الأمريكي)				أ. ممكن الرجوع			
ميزانية المرفقين/ الشباب ل ٢٠١٨	الإجمالي ٢٠١٨	ميزانية المرفقين/ الشباب ل ٢٠١٧	الإجمالي ٢٠١٧	الهدف الداللي للعام ٢٠١٨	الهدف الداللي للعام ٢٠١٧	مؤشرات الخرج	المخرجات
١.٦٣٤,١٧٠	٣,٤٦١,٧٠٠	١.٦٠٩,٠٠٠	٣,٣٦٠,٠٠٠	١٥٠	١٢٠	# العوائل المحلية ممن تدروا على تحسين سبل العيش ودينو الحاجات الأساسية. # ما تطور من المدن المحلية وخطط التنمية المحلية بشكل متبادل مع ذوي الشغل المحليين. # ما نفذ من الأعمال المسجنية للأزويات والتدخلات المجتمعية.	٣١ تعزيز قدرات المؤسسات المحلية، وتحسين معرفة حالات الإعاقة والحاجات الأساسية في المجتمعات الضعيفة.
-	-	-	-	١٢	١٠	# زيادة في برامج البروة العمولة. # زيادة في الشركه المحليين (خاص /عام) (رئوق في تقارير نصف سنوية)	٣١ الأروع للخطط البروة ضمن الخطة 3RP.
١.٦٣٤,١٧٠	٣,٤٦١,٧٠٠	١.٦٠٩,٠٠٠	٣,٣٦٠,٠٠٠	إجمالي المطلبات الميزانية على مستوى الخرج			

الهدف ٣	تصنيت قدرات الشركه المحليين على تزويد خدمات سبل العيش المستدامة وبناء مجتمعات متكيفة ومرنة.	الهدف الداللي ٣
الهدف ٣	# المدعمون من الحكومات المحلية، البلديات والشركه المحليين.	٣
الهدف ٣	خط الأساس:	٠
الهدف ٣	الهدف المؤثر الموضوعي	٢,١٧
الهدف ٣	الهدف المؤثر الموضوعي	٢,١٨
الهدف ٣	٠	٠

متطلبات القطاع المالي لكل منظمة

الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٨			الإجمالي بالدولار الأمريكي ٢٠١٧			الوكالة/ المنظمة
الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	الإجمالي	مكون الصمود	مكون اللجوء	
٢٢,٣٥٤,٥٥٦	٢٣٥,٢٨٢	٢٢,١١٩,٢٧٤	٢٢,٩٥٣,٧٢٨	٢٤١,٦٨٧	٢٢,٧١٢,٠٤٠	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٦,٨١٤,٧٦٥	٦,٨١٤,٧٦٥	-	٥,٤٥٣,٢٦٢	٥,٤٥٣,٢٦٢	-	برنامج الأغذية العالمي
٤,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	-	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	-	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	-	منظمة العمل الدولية
١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	-	يونيدو
٦٥٠,٤٨٠	٣٠٣,٤٨٠	٣٤٧,٠٠٠	٤٩١,٦١٠	٢٢٥,٢٤٠	٢٦٦,٣٧٠	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
٤٨٧,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	-	٤٣٧,٠٠٠	٤٣٧,٠٠٠	-	المنظمة الدولية للهجرة
٤٤٠,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠	-	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	هيئة انقاذ الطفولة
٣٤١,٧٠٠	٣٤١,٧٠٠	-	٢٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	-	هايتيات - الأمم المتحدة
٣٢٥,٠٠٠	-	٣٢٥,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	-	٧٥٠,٠٠٠	مؤسسة فرد
٣٨,٣٦٣,٥٠١	١٥,٥٧٢,٢٢٧	٢٢,٧٩١,٢٧٤	٣٧,٧٧٥,٦٠٠	١٤,٠٤٧,١٨٩	٢٣,٧٢٨,٤١١	الإجمالي



خطة الاستجابة الإقليمية

لدعم اللاجئين و تمكين المجتمعات المستضيفة لهم

مصر

